

التفسيرات النحوية والصرفية

في

تفسير أرجوزة أبي نواس في تقرّظ

الفضل بن الربيع

لابن جني (ت ٣٩٢هـ)

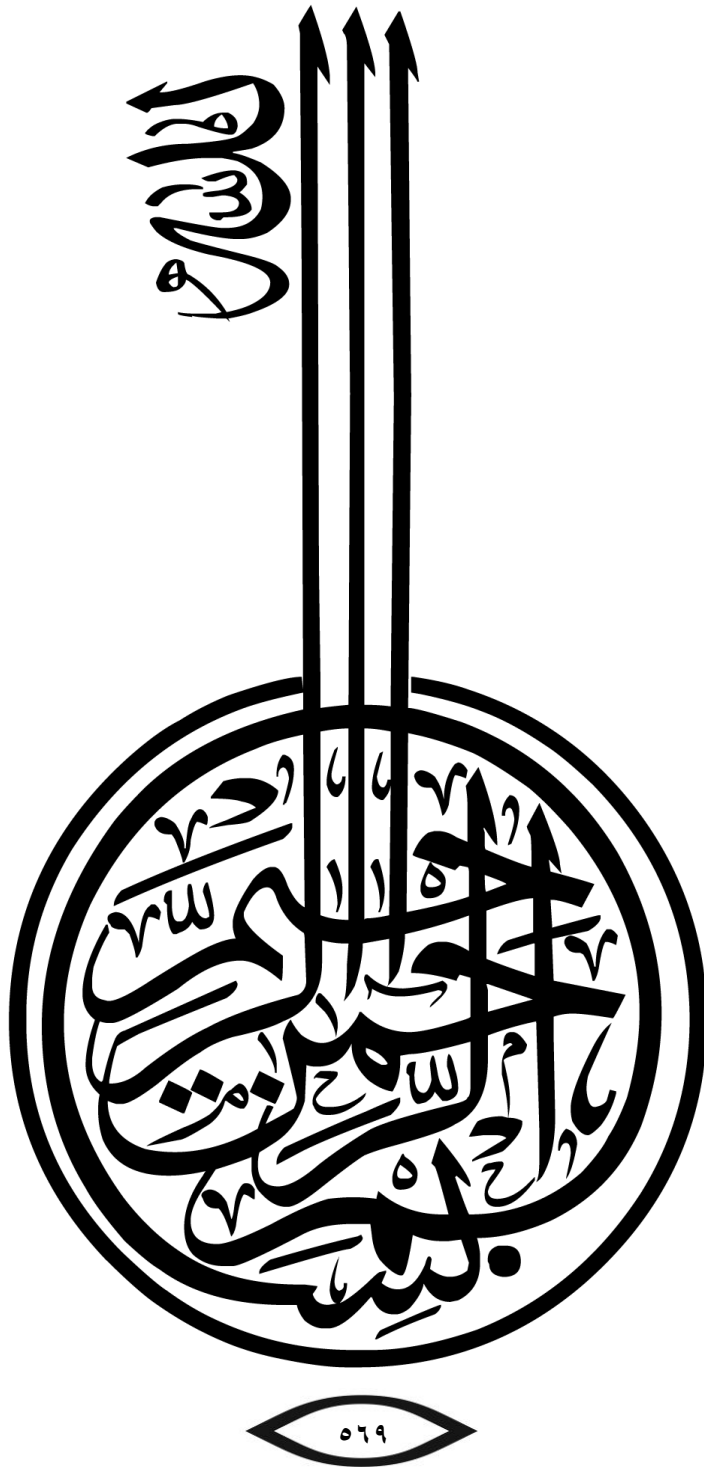
الدكتور

نبيل عوض محمد الشربيني

أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات

الإسلامية والعربية بدمياط الجديدة

التفسيرات النحوية والصرفية في تفسير أرجوزة أبي نواس



التفسيرات النحوية والصرفية في تفسير أرجوزة أبي نواس

المقدمة

الحمد لله فاتحة كل خير وتمام كل نعمة ، والصلاة والسلام على
نبي الرحمة وخاتم المرسلين ﷺ ... ، وبعد:

فإن علم النحو لا ينفك عن العلوم العربية والإسلامية خاصة ما
كان مُنصبًا منها على خدمة الدرس القرآني أو النبوي أو الأدبي من
قريب أو بعيد.

فكل المشتغلين بهذه العلوم والمهتمين بها – سواء أكانوا من أهل
الاختصاص الشرعي أم اللغوي أم الأدبي – لا غنى لهم عن معرفة هذا
العلم ، بل وإتقان أصوله وقواعده نظرية وتطبيقًا ، وقد تم التنبه إلى
هذا الأمر منذ القدم ؛ إذ أخذ علماؤنا القدامى يصنفون مؤلفات في
معاني القرآن الكريم ، وشرعوا يدونون شروحًا لغريب الحديث ،
ويخطون مصنفات لشرح الدواوين والقصائد الشعرية ، وفي ثنايا هذه
المؤلفات والمصنفات يجد القارئ أثر النحو والصرف في خدمة هذه
العلوم جليًا.

وبينما ألقب في بعض شروح أهل النحو و اللغة للشعر العربي شاء
الله أن أظفر بما يروي الظمأ ويشفي العيّ حين و قفت على كتاب
(تفسير أرجوزة أبي نواس في تفريظ الفضل بن الربيع) للعلامة
النحوي أبي الفتح بن جنيّ .

ولا يشك أحد من أهل العلم باللغة والنحو والصرف في مكانة ابن
جني في هذا الدرس وهذا الباب ، وهذا أول مادفني إلى اختيار هذا
الموضوع إلى جانب الآتي:

أولاً: أن هذا التفسير يعالج مسائل النحو والصرف تطبيقاً من خلال أحد النماذج الأصيلة في الشعر العربي.

ثانياً: ثراء هذا التفسير بمعالجاته النحوية و الصرفية وتنوعها؛ مما جعل هذه المعالجات مادة كافية للدرس والبحث.

ثالثاً: أن ابن جني التزم منهجاً كان فيه أقرب إلى الاختيار و الترجيح منه إلى النقل و البسط دون حاجة ، معتمداً على ثقافته النحوية الأصيلة ، و مقدرته اللغوية الأثيلة .

رابعاً: أن الأرجوزة موضوع الدراسة لأبي نواس ، وهو شاعر وإن اختلف البعض على الحكم في توجهه الأدبي في بعض قصائده ، غير أنهم اتفقوا على مكانته اللغوية المرموقة ، فقد قال عنه أبو عبيدة : كان أبو نواس للمحدثين مثل امرئ القيس للمتقدمين، وقال عنه الجاحظ: ما رأيت أحداً كان أعلم باللغة من أبي نواس ولا أفصح لهجة مع حلاوة ومجانبة للاستكراه بشعره(١).

ولا يملك باحث إزاء موضوع توافر له علمان كلاهما أصيل في بابيه سواء أكان ابن جني في اللغة والنحو والصرف أم أبو نواس في الأدب إلا أن ينعقد عزمه على أن يكون (التفسيرات النحوية والصرفية في تفسير أرجوزة أبي نواس في تقرّيب الفضل بن الربيع لابن جني ت٣٩٢هـ) عنواناً لبحثه، ناهيك عن أن هذا العمل عن كليهما ثري – كما وضحت آنفاً – بالمسائل النحوية والصرفية.

(١) ينظر: تاريخ بغداد ٤٣٧/٧ ، و الأعلام ٢ / ٢٢٦ .

وقد اقتضت طبيعة الموضوع وسير البحث أن يقسم ثلاثة مباحث تسبقها مقدمة ، وتمهيد ، وتعقبها خاتمة ، وفهرس المصادر والمراجع ، وثبت البحث التفصيلي على النحو التالي :

المقدمة : وتحتوي أسباب اختيار هذا الموضوع ، و خطته ، و المنهج المتبع في كتابته.

التمهيد : ويشتمل على مطلبين : المطلب الأول : ترجمة أبي نواس، والمطلب الآخر: ترجمة ابن جني.

المبحث الأول : المفردات و الأبنية ، و يشتمل على أحد عشر مطلبًا.

المبحث الثاني : التراكيب ، و يشتمل على مطلبين .

المبحث الثالث : الإعراب و العامل ، و يشتمل على خمسة مطالب .

خاتمة البحث : وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يخص جوانب بحثي .

فهرس المصادر و المراجع .

ثبت البحث التفصيلي .

وقد تعاونت ثلاثة مناهج في دراسة المسائل النحوية و الصرفية في البحث هي المنهج الاستقرائي ، و المنهج التاريخي ، و المنهج التحليلي النقدي .

وقد اتبع البحث في دراسة المسائل الخطوات التالية :

– جمع المسائل النحوية و الصرفية المتناثرة في تفسير

الأرجوزة ، ووضع العنوان المناسب لها ، وترتيب المسائل داخل كل مبحث حسب ترتيبها في الكتاب.

– تصدير المسألة بالنص المشتمل على تفسير ابن جني.

– تخريج الشواهد من مظانها.

– تحقيق نسبة الآراء إلى قائلها.

– ثم تذييل المسائل بالرأي الراجح ، داعماً ذلك بالأدلة.

والله أسأل أن يجعلني من المخلصين لخدمة دينة ولغة القران ، وأن ينال هذا البحث الرضا والقبول ، و أن يكون في ميزان حسناتي ، والله المستعان وعليه العون التكلان.

التمهيد

المطلب الأول : ترجمة أبي نواس

اسمه ونسبه : هو الحسن بن هانئ بن صباح بن عبد الله بن الجراح بن هنب بن ددة بن غنم بن سليم بن حكم (١). وقيل : الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن صباح (٢).

كنيته : كُنِّيَ بكْنَيْتَيْنِ هما أبو علي (٣) ، وأبو نواس ، وقد حكى لنا سبب كنيته الثانية ، فقال: إن رجلاً من جيراني بالبصرة دعا إخواناً له ، فأبطأ عليه واحد منهم ، فخرج من بابه يطلب من يبعثه إليه يستحثه على المجيء إليه ، فوجدني مع صبيان ألعب معهم ، وكان لي ذؤابة في وسط رأسي ، فصاح بي يا حسن امض إلى فلان جنني به ، فمضيت أعدو لأدعو الرجل وذؤابتي تتحرك ، فلما جئت بالرجل قال لي : أحسنت يا أبا نواس ؛ لتحرك ذؤابتي ، فلزمتني هذه الكنية (٤).

أسرته: لم تفص كتب التراجم في الحديث عن أسرته ، وقصارى ما جاء فيها أن جده كان مولى للجراح بن عبد الله الحكمي والي

(١) ينظر: تاريخ بغداد ٧ / ٤٣٦ .

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات ١٢/١٧٦ ، والأعلام ٢ / ٢٢٥ .

(٣) ينظر: تاريخ بغداد ٧/٤٣٦ ، والوافي بالوفيات ١٢/١٧٦ ، وسير أعلام

النبلاء ٩ / ٢٧٩ .

(٤) ينظر: ملحق الأغاني (أخبار أبي نواس) ١ / ٩ .

خراسان(١)، وأن أباه كان من أهل دمشق من الجند من رجال مروان بن محمد ، انتقل إلى الأهواز ، فتزوج امرأة من أهلها اسمها جلبان ، فولدت له عدة أولاد ، منهم أبو نواس ، و أخواه أبو معاذ (٢) ، وأبو محمد(٣).

مولده ، ونشأته: ولد بالأهواز بالقرب من الجبل المقطوع المعروف براهبان(٤) (من بلاد خوزستان) ، ونشأ بالبصرة(٥) بعد أن نقلته أمه إليها وهو ابن ست سنين(٦). وكان مولده سنة ثلاثين ومائة ، وقيل : ست وثلاثين، وقيل : إحدى وأربعين ، وقيل : خمس وأربعين ، وقيل : ست وأربعين(٧).

رحلاته : خرج إلى الكوفة مع والبة بن الحباب(٨) ، ورحل إلى بغداد فاتصل فيها بالخلفاء من بني العباس ومدح بعضهم، وخرج إلى دمشق،

(١) ينظر: تاريخ بغداد ٧ / ٤٣٧ .

(٢) ينظر: طبقات الشعراء / ١٩٣ - ١٩٤ ، و الوافي بالوفيات ١٢ / ١٧٦ .

(٣) ينظر: طبقات الشعراء/١٩٤.

(٤) ينظر: طبقات الشعراء / ١٩٣ .

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء ٩ / ٢٧٩ .

(٦) ينظر : طبقات الشعراء/١٩٤.

(٧) ينظر: الأعلام ٢ / ٢٢٦ .

(٨) ينظر: الوافي بالوفيات ١٢ / ١٧٦ .

ومنها إلى مصر فمدح أميرها الخصيب، وعاد إلى بغداد فأقام إلى أن توفي فيها (١).

شيوخه : تعددت المعارف التي تلقاها أبو نواس ، والتقى بشيوخ كثيرين نهل من معينهم، فسمع الحديث من حماد بن زيد (٢) ، وعرض وعرض القرآن على يعقوب الحضرمي (٣)، ولزم خلفاً الأحمر ، وكان وكان خلف أشعر أهل وقته وأعلمهم ، فحمل عنه علماً كثيراً وأدباً واسعاً (٤)، وأخذ اللغة عن أبي زيد الأنصاري (٥) ، وحفظ عن أبي أبي عبيدة أيام العرب، ونظر في نحو سيبويه (٦).

أقوال العلماء عنه : حظي أبو نواس بمكانة مرموقة لم يحظ بها كثير من الشعراء ، وذاع صيته ، وطوّفت في الآفاق شهرته ، فأثنى عليه العلماء ، قال الخطيب البغدادي: " قال أبو عبيدة : كان أبو نواس للمحدثين مثل امرئ القيس للمتقدمين... الجاحظ قال: ما رأيت أحداً كان أعلم باللغة من أبي نواس ولا أفصح لهجة مع حلاوة ومجانبة

(١) ينظر: الأعلام ٢ / ٢٢٥ .

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ٧ / ٤٣٦ ، وسير أعلام النبلاء ٩ / ٢٨٠.

(٣) ينظر: تاريخ بغداد ٧ / ٤٣٦ ، الوافي بالوفيات ١٢ / ١٧٧.

(٤) ينظر: طبقات الشعراء/١٩٤.

(٥) ينظر: تاريخ بغداد ٧ / ٤٣٦ ، وسير أعلام النبلاء ٩ / ٢٨٠.

(٦) ينظر: تاريخ بغداد ٧ / ٤٣٦ ، و نزهة الألباء / ٣٢.

للاستكراه بشعره" (١).

وحكي أن الإمام الشافعي قال: لولا مجون أبي نواس لأخذت عنه العلم (٢).

وقال عنه الصفدي: "هو في الطبقة الأولى من المولدين، وشعره عشرة أنواع، وهو مجيد في العشرة" (٣).

ونص الذهبي على أنه: "رئيس الشعراء، وله أخبار وأشعار رائقة في الغزل والخمور، وحظوة في أيام الرشيد والأمين، ومدح الخلفاء والوزراء، ونظمه في الذروة" (٤).

وفاته: مات — رحمه الله — سنة خمس وتسعين ومائة (٥)، وقيل: ست وتسعين، وقيل: مات سنة ثمان وتسعين (٦).

(١) ينظر: تاريخ بغداد ٤٣٧/٧، و الأعلام ٢٢٦ / ٢ .

(٢) ينظر: الأعلام ٢٢٦ / ٢ .

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ١٢ / ١٧٧ .

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٧٩ / ٩ — ٢٨٠ .

(٥) ينظر: طبقات الشعراء/١٩٣ .

(٦) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٨٠ / ٩ .

المطلب الآخر : ترجمة ابن جنى

اسمه ، ونسبه ، وكنيته: هو عثمان بن جنى (١) الموصلى (٢) .
وكنيته أبو الفتح(٣).

مولده : ولد بالموصل(٤) ، واختلف المعنيون بترجمته في تاريخ ولادته ، فقيل : ولد قبل سنة (٣٠٠ هـ) (٥) ، وقيل : سنة (٣٠٢ هـ) (٦) ، وقيل : سنة (٣٢٢ هـ) ؛ لأنه مات سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة وهو فى السبعين (٧) . وقيل : قبل (٣٣٠هـ) (٨).

أسرته ، ونشأته ، وحياته : لم تفض كتب التراجم في الحديث عن أسرة صاحبنا ، و قصارى ما ورد فيها هو الحديث عن أبيه وأبنائه ،

-
- (١) ينظر: الأنساب ١٠٠/٢ ، ومعجم الأدباء ٤٦١/٣ ، والبغية ١٣٢/٢ .
 - (٢) ينظر: تاريخ بغداد ٣١١ /١١ ، ومعجم الأدباء ٤٦١/٣ .
 - (٣) ينظر: الأنساب ١٠٠/٢ ، ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣ ، والبغية ١٣٢/٢ .
 - (٤) ينظر: أعيان الشيعة ١٣٨/٨ .
 - (٥) ينظر: تاريخ الأدب العربى ٢٤٤/٢ .
 - (٦) ينظر: المختصر فى أخبار البشر ١٣٦/٢ .
 - (٧) ينظر: طبقات النحاة واللغويين ١٢٥/٢ - ١٢٦ .
 - (٨) ينظر: معجم الأدباء ٤٦١/٣ ، ووفيات الأعيان ٢٤٨/٣ ، والبغية ١٣٢/٢ ،
١٣٢/٢ ، وأعيان الشيعة ١٣٨/٨ .

فذكروا أن أباه كان مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الموصلي (١)،
وذكروا أن له ثلاثة أولاد ، هم علي وعالي وعلاء ، وكلهم أدباء
فضلاء قد خرجهم أبوهم (٢).

وقد نشأ ابن جنى فى الموصل ، وكان يقرأ النحو بجامعة (٣) ، ثم
رحل إلى حلب والشام وبلاد فارس ، وسكن بعد ذلك بغداد (٤) ولازم
الفارسي بها مدة أربعين سنة (٥) ، وعاش بها حتى مات (٦).

وكان يحضر عند المتنبى ويناظره في شيء من النحو من غير أن يقرأ
عليه شيئاً من شعره أنفةً وإكباراً لنفسه ، وكان المتنبى يقول فيه :
هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس (٧).

شيوخه وتلاميذه : تنوعت العلوم والمعارف التي تلقاها ابن جنى ،
وتعددت رحلاته في سبيل تحصيلها ، فالتقى بشيوخ كثيرين ، ونهل
من معينهم ، وعلى رأسهم أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) الذي لازمه

(١) ينظر: تاريخ بغداد ٣١١/١١ ، ومعجم الأدباء ٤٦١/٣ ، ووفيات الأعيان
٢٤٦/٣.

(٢) ينظر: أعيان الشيعة ١٣٨/٨.

(٣) ينظر: البغية ١٣٢/٢.

(٤) ينظر: أعيان الشيعة ١٣٨/٨.

(٥) ينظر: البغية ١٣٢/٢.

(٦) ينظر: تاريخ بغداد ٣١١/١١.

(٧) ينظر: بيتيمة الدهر ١٣٧/١ ، والبغية ١٣٢/٢.

أربعين سنة (١) ، وأخذ عن جماعة آخرين منهم :

(١) أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم (ت ٣٥٤ هـ) (٢).

(٢) أحمد بن محمد الموصلي الشافعي المعروف بالأخفش (٣) .

وإذا كان ابن جني تلقي العلوم المختلفة على يد جماعة من الأئمة
الأعلام فإنه استطاع أن يلمّ بكثير مما أنتجته قرائح السابقين ، وقام
بتدريس هذا إلى خلق كثيرين ، منهم :

(١) الشريف الرضى (ت ٤٠٦ هـ) (٤).

(٢) أبو الحسن السمسعي (ت ٤١٥ هـ) (٥).

(٣) عمر بن ثابت الثماني (ت ٤٢٢ هـ) (٦).

(٤) أبو الحسن البغدادي المعروف بالقزويني (ت ٤٤٢ هـ) (٧).

(١) ينظر: البغية ١٣٢/٢.

(٢) ينظر: البغية ٨٩/١ - ٩٠.

(٣) ينظر: البغية ٣٨٩/١. ولم أفد على تاريخ وفاته فيما أتى لي من
مؤلفات.

(٤) ينظر: تاريخ بغداد ٢٤٦/٢ .

(٥) ينظر: البغية ٢ / ١٣٢، وأعيان الشيعة ٨/١٣٨.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ٤/٤٦٣ ، وتوضيح المشتبه ٢/٢٢٥ ، والبغية
١٣٢/٢ ، ٢١٧.

(٧) ينظر: طبقات الشافعية ١/٢٣٠.

(٥) ابنه عالي (ت ٤٥٨ هـ تقريباً) (١).

علمه وثقافته ، وثناء العلماء عليه : تنوعت ثقافة ابن جني ، وتنوعت رحلاته في سبيل تحصيلها ، فهو نحوي ، صرفي ، أديب ، شاعر (٢) .

وقد حظي بمكانة علمية مرموقة ، ومنزلة رفيعة أثنى عليه بها العلماء والشعراء ، فقال عنه المتنبى : "هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس" (٣) .

وقال الثعالبي : " هو القطب في لسان العرب ، وإليه انتهت الرياسة في الأدب" (٤) .

وقال الباخري : "ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ماله ، فقد وقع منها على ثمرة الغراب ، ولاسيما في علم الإعراب" (٥) .

وقال ابن ماكولا : "كان نحويًا حاذقًا مجودًا ، وله شعر بارد" (٦) .

(١) ينظر: توضيح المشتبه ٢/٢٢٥ ، وأعيان الشيعة ٨/١٣٨ .

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ١١/٣١١ .

(٣) ينظر: البغية ٢/١٣٢ .

(٤) ينظر: بيتمة الدهر ١/١٣٧ .

(٥) ينظر: دمية القصر ٣/١٤٨١ ، وأعيان الشيعة ٨/١٣٨ .

(٦) ينظر: الإكمال ٢/٥٨٥ .

وقال ياقوت : " من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف ،
وصنف في ذلك كتباً أبرّ بها على المتقدمين ، وأعجز المتأخرين ، ولم
يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف ، ولم يتكلم أحد في
التصريف أدقّ كلاماً منه " (١).

وقال السيوطي : " أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف ،
وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو " (٢).

مؤلفاته : ثرّى صاحبنا المكتبة العربية والإسلامية بمؤلفات خلدت

ذكره على مر العصور ، منها:

- ١- الخصائص في النحو .
- ٢- سر الصناعة .
- ٣- شرح تصريف المازني .
- ٤- المقصور والممدود .
- ٥- اللمع في النحو .
- ٦- المذكر والمؤنث .
- ٧- المحتسب في إعراب الشواذ .
- ٨- شرح الفصيح .

(١) ينظر: معجم الأدباء ٣/٤٦١ .

(٢) ينظر: البغية ٢/١٣٢ .

٩- تفسير أرجوزة أبي نواس .

١٠- شرح مستغلق الحماسة .

وغير ذلك كثير(١).

وفاته : ودّع الدنيا - رحمه الله - بعد أن ملأها بفكره ، وكانت وفاته ليلة الجمعة سنة ثنتين وتسعين وثلاثمائة (٢) ، وقيل: ثلاث وتسعين (٣) ، ودفن في مقبرة الشونيزي من مقابر بغداد عند قبر شيخه الفارسي(٤).

(١) ينظر : تاريخ بغداد ٣١١/١١ ، والأنساب ١٠٠/٢ - ١٠١ ، ومعجم الأدباء

٤٧٨/٣ - ٤٨٠ ، ووفيات الأعيان ٢٤٧/٣ ، والبغية ١٣٢/٢ .

(٢) ينظر: الأنساب ١٠١/٢ ، ومعجم الأدباء ٣٨١ /٤ ، ووفيات الأعيان ٣/

٢١٧ ، وتوضيح المشتبه ٢٢٥/٢ .

(٣) ينظر: المختصر في أخبار البشر ١٣٦/٢ .

(٤) ينظر: أعيان الشيعة ١٣٨/٨ .

المبحث الأول: المفردات والأبنية

المطلب الأول

ثبوت همزة (أفعل) في المضارع وما جرى مجراه

قال ابن جني : " قالت ليلى الأخيلىة في وصف قطة وفراخها :

تَدَلَّتْ عَلَى حُصٍّ ظَمَاءٍ كَأَنَّهَا كُرَاتٌ غُلَامٍ مِنْ كِسَاءٍ مُؤَرَّنَبٍ (١).

(المؤرَّنَب) المتخذ من جلود الأرانب . وقولها : (مؤرَّنَب) شاذ لا يُعرَف

له نظير من كلام العرب إلا قول الراجز :

فإنه أهلٌ لأنْ يُؤكَّرَمَا (٢).

وقال أيضاً:

وصالياتٍ كَمَا يُؤنْفِينُ (٣).

(١) البيت من الطويل لليلى الأخيلىة في الكتاب ٢٨٠/٤ ، والتاج (رنب) برواية (حصّ الرؤوس) . وجاء بلا نسبة في العين (باب الناء والفاء و (و ا ي ء) معهما) ٢٤٥/٨ ، وأدب الكاتب /٤٩٣ ، والتهذيب (باب الناء والفاء — ث ف — و ا ي ء) ١٠٩/١٥ ، واللسان (رنب) ، والارتشاف ٢٤٢/١ . اللغة : (حص) : لا ريش عليها .

(٢) من الرجز ، وقد جاء بلا نسبة في الأصول ١١٥/٣ ، واللسان (رنب) ، والارتشاف ٢٤٢/١ ، والدر المصون ٩٢/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٢٨١/١ ، وشرح الأشموني ٤٨٣/٤ ، والهمع ٤٦٣/٣ ، وحاشية الخضري ٢٠٩/٢ ، والتاج (رنب) .

(٣) من الرجز لخطام المجاشعي في الكتاب ٢٧٩/٤ ، والتهذيب (باب الناء

=

فقوله : (يُؤْتَفَيْنُ) يجوز أن يكون (يُفَعَّلَيْنُ) مثل (يُسَلَّقَيْنُ) من قول من قال : (آتفت القدر)"(١).

ويبدو من النص أن ابن جني يرى أن ثبوت همزة (أفعل) في المضارع واسم المفعول شاذ لم يسمع عن العرب إلا في ثلاثة أبيات من الشعر ، هي :

الأول : قول ليلى الأخيلية:

تَدَلَّتْ عَلَى حُصِّ ظَمَاءٍ كَأَنَّهَا كُرَاتُ غُلَامٍ مِنْ كَسَاءٍ مُؤَرَّبِ

الثاني : قول الراجز :

فإنه أهل لأن يؤكرما.

الثالث : قول الآخر:

وصاليات ككما يؤتفَيْنُ.

وجوز في البيت الأخير أن تكون همزة (يُؤْتَفَيْنُ) أصلية من قولهم : (آتفت القدر) ، ووزنه (يُفَعَّلَيْنُ) ، مثل (يُسَلَّقَيْنُ).

=
والفاء (١٥/١٠٩ ، واللسان (رنب). وجاء بلا نسبة في العين ٢٤٥/٨ ، ومجالس ثعلب /٣٩ ، وأدب الكاتب /٤٩٣ ، والمقتضب ٩٥/٢ ، و الأصول ١١٥/٣. اللغة: (صاليات) : الحجارة التي صليت بالنار ، أي: أحرقت حتى

أسودت ، و (يؤتفَيْنُ): ينصبين تحت القدر.

(١) ينظر : تفسير الأرجوزة /٧٦ - ٨٠.

وقد نص - أيضاً - في كتابه المنصف (١) على أن الأولى أن تكون الهمزة أصلية في نحو (يُؤْتَفَيْنَ) ، ووزنه (يُفَعَلَيْنَ) بمنزلة (يُسَلَقَيْنَ) ؛ لأنه لا ضرورة فيه.

وقد ذكر النحويون أن هذه الهمزة تحذف من مضارع الفعل الذي على زنه (أفعل) ، نحو : (أكرم) و(أبقى) و(أوعد) ، ومن أمره ، ومن اسمي الفاعل والمفعول منه ، تقول: (يُكْرِمُ وَيُبْقِي وَيُوعِدُ) ، وتقول: (أكرم وأبق وأوعد) ، وتقول : (هو مُكْرِمٌ ومُبْقٍ ومُوعِدٌ) ، و(هو مُكْرَمٌ ومُبْقَى ومُوعَدٌ)(٢).

والأصل في هذا الحذف المضارع المبدوء بهمزة المضارعة ، ثم حمل عليه بقية صيغ المضارع وفعل الأمر واسم الفاعل واسم المفعول. وإنما كان الأصل هو الفعل المضارع المبدوء بهمزة المضارعة لأنه يجتمع فيه لو بقي على الأصل همزتان متحركتان في أول الكلمة ، فكان يقال : (أأكرم) ، وقياس نظائر ذلك أن تقلب ثانية الهمزتين واوًا طلبًا للتخفيف ، ولكنهم حذفوا في هذا الموضع وحده ثانية الهمزتين (٣). ولو غيرت

(١) ينظر : المنصف ١٨٤/٢. وينظر هذا القول بلا نسبة في اللباب للعكبري ٢٤٠/٢.

(٢) ينظر : إيجاز التعريف/١٦٧، وأوضح المسالك ٤٠٦/٤ ، والدر المصون ٩٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٣١٤/٤ ، وشرح الأشموني ٤٨٣/٤.

(٣) ينظر : إيجاز التعريف/١٦٧ ، وشرح ابن عقيل ٣١٤/٤ ، والدر المصون ٩٢/١ ، واللباب في علوم الكتاب ٢٨٠/١ ، وشرح الأشموني ٤٨٣/٤ ، و الهمع ٤٦٣/٣ ، وحاشية الخصري ٢٠٩/٢.

همزة (أفعل) بقلبها هاء أو عيناً لم تُحذف للأمن من التقاء همزتين،
ومن ذلك قولهم: (هَرَأَقَ المَاءَ يَهْرِيقُهُ فهو مُهْرِيقٌ والمَاءُ مُهَرَأَقٌ)(١).
ولكنهم ربما تركوا أَلَفَ (أفعل) ثابتة في (يُؤَفِّعُ) ؛ لأن أفعال أُخرجت
من حد فعل الثلاثي فجعلت بوزن الرباعي(٢).
وقد قصر سيبويه(٣)، والمبرد(٤) ، والوراق(٥) ، وابن مالك(٦)،
والسمين(٧)، وابن عادل(٨) حذف همزة (أفعل) على ضرورة الشعر ،
، وجعلوا منه قول خطام المجاشعي:

وصاليات كَمَا يُؤَثَّفِينُ.

فـ (يُؤَثَّفِينُ) من (أَثَفَيْتَ)(٩) ، ووزنه (يُؤَفِّعُنُ)(١٠).

-
- (١) ينظر : إيجاز التعريف /١٦٨ ، والارتشاف /٢٤٣، وشرح الأشموني
٤/٤٨٣ ، وحاشية الخصري/٢٠٩.
- (٢) ينظر : العين (باب الناء والفاء و (واي ء) معهما) /٢٤٥/٨ ،
ومقاييس اللغة (باب الهمزة والفاء وما يلثهما) /١٥٧.
- (٣) ينظر : الكتاب /٢٧٩/٤ — ٢٨٠.
- (٤) ينظر : المقتضب /٢/٩٧.
- (٥) ينظر : علل النحو /٥٥٩.
- (٦) ينظر : إيجاز التعريف /١٦٧.
- (٧) ينظر : الدر المصون /١/٩٢.
- (٨) ينظر : اللباب في علوم الكتاب /١/٢٨١.
- (٩) ينظر : الكتاب /٤/٢٧٩.
- (١٠) ينظر : المنصف /٢/١٨٤.

وقول ليلى الأخيلىة :

كُرَاتُ غُلَامٍ مِنْ كِسَاءٍ مُؤَرَّبٍ .

وقول الشاعر :

فإنه أهلٌ لأن يُؤكَّرَما .

وحمل ابن الحاجب (١)، وآخرون (٢) هذه الأبيات على الشذوذ. وقد ورد ذلك في أمثلة معدودة في النثر ، ومنه قول العرب : (أرض مؤرنية)(٣). ووسم هذا بأنه شاذ تارة(٤) ، وبأنه قول مستندر مستندر تارة أخرى (٥) ، وهذا على القول بزيادة الهمزة في (أرنب) (٦).

(١) ينظر : الشافية / ٢٤ ، والوافية نظم الشافية / ٢٥ .

(٢) منهم ابن هشام في أوضح المسالك ٤/٤٠٦ ، وابن عقيل في شرحه على الألفية ٤/٣١٤ ، والسيوطي في الهمع ٣/٤٦٣ .

(٣) ينظر : التهذيب (أبواب) الرء والنون (١٥/١٥٣ ، و اللسان (رنب).

(٤) هذا قول ابن مالك في إيجاز التعريف / ١٦٨ ، والسيوطي في الهمع ٣/٤٦٣ .

(٥) وهذا قول الأزهري في التهذيب (أبواب) الرء والنون (١٥/١٥٣ ،

والأشموني في شرحه على الألفية ٤/٤٨٣ ، والخضري في حاشيته ٢/٢٠٩ .

(٦) وقد نص على هذا الليث في التهذيب (باب الثاء والفاء) (١٥/١٠٩ ،

واللسان (رنب). وهو الأظهر عند الأشموني في شرحه على الألفية ٤/٤٨٣ ،

والخضري في حاشيته ٢/٢٠٩ .

وذكر أبو حيان (١) ، وغيره (٢) أن من النحويين من ذهب إلى القول بأصالة همزة (أرنب) ، وعليه يكون (كساء مؤرنَب) ، و(أرض مؤرنبة) جاء على القياس ، ولا ندرة فيهما.

ومنه قولهم : (رجل مؤنمِل) ، أي : غليظ الأنامل (٣).

وقولهم: (أديمٌ مؤرطي) ، فقد ذكر العكبري (٤) أنه يحتمل أن تكون همزته أصلية ووزنه (مفعلي) ، مثل : (مُسلفي ومُجعبِي) ، ويحتمل أن تكون همزته زائدة ووزنه (مؤفعل) ، والأوّل أقيسُ.

ويبدو مما سبق أن ثبوت همزة (أفعل) في المضارع وما جرى مجراه لم يقتصر على الأبيات الثلاثة التي ذكرها ابن جني ، وإنما نص بعض النحويين على أنه جاء في نحو : (أرض مؤرنبة) ، و(رجل مؤنمِل) ، و(أديمٌ مؤرطي) ، وهذا يدل على أن كلام ابن جني تعوزه الدقة، وأن القول باختصاص ذلك بضرورة الشعر ضعيف ، وإن كان نادراً في النثر.

(١) ينظر : الارتشاف ٢ / ٢٤٢.

(٢) منهم الصبان في حاشيته ٤ / ٤٨٣ ، والخضري في حاشيته ٢ / ٢٠٩.

(٣) ينظر : العين (باب الناء والفاء و (و ا ي ء) معهما) ٨ / ٢٤٥ ، والتهديب (باب الناء والفاء) ١٥ / ١٠٩ ، ومقاييس اللغة (باب الهمزة والفاء وما يلثهما) ١ / ٥٨.

(٤) ينظر : اللباب ٢ / ٢٣٩.

المطلب الثاني

الميم في (حلقوم) بين الأصالة والزيادة

قال ابن جني : " و(الحلقوم) : فيه ألفاظ حلق وزيادة ، وليست الميم فيه زائدة ، ولكنه رباعي" (١).

ويبدو من النص أن ابن جني يذهب إلى القول بأن (الحلقوم) رباعي ، والميم فيه أصلية.

وقد حكي القول بأصالة النون - قبل ابن جني - عن غير الخليل (٢) ، وقال به من المتأخرين ابن الأثير (٣) ، وابن عصفور (٤) ، وابن منظور (٥).

واحتجوا لذلك بأن زيادة الميم غير أول قليلة ، فلا ينبغي أن يذهب إليها إلا أن يقود إلى ذلك دليل قاطع (٦).

(١) ينظر : تفسير الأرجوزة/١٣٤.

(٢) ينظر : اللسان (حلق). وهذه النسبة توحى بأن الخليل خالف النحويين واللغويين في ذلك ، وهذا غير صحيح ؛ لأن غير واحد منهم ذهب إلى القول بالزيادة كما يتضح من المسألة.

(٣) ينظر : النهاية ١/٤٢٨.

(٤) ينظر : الممتع ١/٢٤٣ ، والارتشاف ١/٢٠٠ ، والتاج (حلقم).

(٥) ينظر : اللسان (حلقم).

(٦) ينظر : الممتع ١/٢٤٣ ، والارتشاف ١/٢٠٠ ، والتاج (حلقم).

وإذا كان هؤلاء يقولون بأصالة الميم فقد حكى ابن جنى أن القول بالزيادة هو قياس قول الخليل (١) ؛ لأن (الحلقوم) من الحلق.

وذهب إلى القول بالزيادة – أيضاً – ابن فارس (٢)، والجرجاني (٣)،
والعكبري (٤)، وأبو حيان (٥) ، والكفوي (٦).

واحتج لذلك بأن زيادة الميم آخرًا أكثر منها أولاً ؛ وله نظائر كثيرة،
نحو: (دَلِقِم) (٧)، و(دِرْدِم) (٨)، و(دِقْعِم) (٩)، و(فَسْحَم) (١٠)،

(١) ينظر : الخصائص ٥٣/٢، وسر الصناعة ٤٢٩/١. ونص ابن منظور في اللسان (حلق) على أن هذا مذهب الخليل.

(٢) ينظر : المقاييس (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف) ١٤٣/٢.

(٣) ينظر : المقتصد في شرح التكملة ١٢٣٨/٢.

(٤) ينظر : اللباب ٢٥٨/٢.

(٥) ينظر : الارتشاف ٢٠٠/١.

(٦) ينظر : الكليات ٦٤٢/.

(٧) يقال : امرأة دلقم : هرمة ، وهي من النوق التي تكسرت أسنانها فهي تمج تمج الماء مثل الدلوق.

(٨) هي الناقة المسنة.

(٩) هو عامة التراب ، وقيل : التراب الدقيق على وجه الأرض.

(١٠) هو الواسع الصدر.

و(زُرُقْم) (١) ، و(سُتْهُم) (٢) ، ونحو ذلك بزيادة الميم في آخره (٣).

آخره (٣).

والذي أميل إليه هو القول بزيادة الميم ؛ لدلالة الاشتقاق عليه ،
ووجود النظير ، وكثرة القائلين به.

(١) هو الأزرق.

(٢) هو العظيم الاست.

(٣) ينظر: الخصائص ٥٣/٢.

المطلب الثالث

الميم في (بلعوم) بين الأصالة والزيادة

قال ابن جني : "ونظيره [يعني: الحلقوم] (بلعوم) في معنى (بلعت) وهو رباعي" (١) .

ويبدو من النص أن ابن جني يذهب إلى القول بأن (بلعوم) رباعي ، والميم فيه أصلية.

وذكر العكبري (٢) أن الميم أصل إذا خُرج ذلك على قول المازني في (دُلامص). ونص كذلك ابن عصفور (٣) على أصالتها ، معللاً ذلك بأن زيادة الميم غير أول قليلة فلا ينبغي أن يذهب إليها إلا أن يقود إلى ذلك دليل قاطع.

وبينما يقول هؤلاء بأصالة الميم نجد ابن جني يذكر أن قياس قول الخليل (٤) أن تكون الميم زائدة ؛ لأنه من البلع.

(١) ينظر : تفسير الأرجوزة / ١٣٥ .

(٢) ينظر : اللباب ٢ / ٢٥٨ .

(٣) ينظر : الممتع ١ / ٢٤٣ ، والارتشاف ١ / ٢٠٠ ، والتاج (بلعم) .

(٤) ينظر : الخصائص ٢ / ٥٣ ، وسر الصناعة ١ / ٤٢٩ . وصرح ابن منظور

في اللسان (حلق) بأنه مذهب الخليل .

وقال بزيادتها - أيضاً - الجوهري (١)، والعكبري (٢) ، وأبو حيان (٣) ، والفيومي (٤).

وجوز ابن سيدة (٥) أن تكون الكلمة ثلاثية ، وأن تكون رباعية. والذي أميل إليه هو القول بزيادة الميم ؛ لدلالة الاشتقاق عليه ، وكثرة زيادة الميم طرفاً ، نحو : (دَلِقِم) ، و(دِرْدِم) ، و(دِقْعِم) ، و(فُسْحَم) ، و(زُرْقَم) ، و(سْتَهْم).

(١) ينظر : الصحاح (باب الميم فصل الباء) ، والتاج (بلعم).

(٢) ينظر : اللباب ٢/٢٥٨.

(٣) ينظر : الارتشاف ١/٢٠٠ ، والتاج (بلعم).

(٤) ينظر : المصباح المنير (كتاب الباء - بلعت).

(٥) ينظر : المحكم (العين واللام والباء - مقلوبة ب ل ع) ٢/١٧٣ - ١٧٤.

المطلب الرابع

الميم في (هرماس) بين الأصالة والزيادة

قال ابن جني : " قال الأصمعي : قيل للأسد (هرماس) ؛ لأنه من الهرس وهو الدق . فيجوز أن يكون الأصمعي ذهب إلى أن الميم فيه زائدة ، ويجوز أن يكون ذهب إلى أنه قريب من لفظ الهرس ومعناه ، وهو رباعي. ونظير ذلك قولهم : (سَبَط) ، و (سَبَطْر) ، و(دَمِث) ، و(دمثْر) ، و(لؤلؤ) و(لآل) ، و(حيّة) و(حواء) ، و(ثعلب) و(ثعالّة) ، هذه حروف تتقارب ألفاظها ويتفق معناها ، وبعضها من الثلاثي ، وبعضها من الرباعي"(١).

ويتضح من النص أن قول الأصمعي بأن (هرماس) من الهرس ، وهو الدق يحتمل أمرين:

أحدهما : أن (هرماس) ثلاثي ، والميم زائدة .

والآخر: أنه رباعي قريب من لفظ الهرس ومعناه ، لأنه إذا وُجد لفظ ثلاثي بمعنى لفظ رباعي وليس بين لفظيهما إلا زيادة حرف فليس أحدهما من الآخر ، نحو: (سَبَط) و(سَبَطْر)؛ فالراء ليست من حروف الزيادة .

(١) ينظر : تفسير الأرجوزة / ١٣٥ - ١٣٧ .

وقد فسّر ابن جني قول الأصمعي على مثل هذا في المنصف (١) ،
لكنه فسّره على الزيادة في سر الصناعة (٢) ، ونص على أنه ينبغي أن
يكون من أصلين ثلاثي ورباعي في الخصائص (٣).

وحكى أبو حيان (٤) ، والزبيدي (٥) أن القول بالزيادة منقول عن
الأصمعي.

هذا ، ولم يذكر سيبويه (٦) (هرماس) في زيادة الميم ، وحكى أن
القول بزيادة الميم هو نظير قول الخليل (٧) ، وهو الأظهر عند ابن
جني (٨) ، وذهب إليه ابن فارس (٩) ، والجرجاني (١٠) ،

(١) ينظر : المنصف ١/ ١٥٣ .

(٢) ينظر : سر الصناعة ١/ ٤٢٩ .

(٣) ينظر : الخصائص ٢/ ٥٢ .

(٤) ينظر : الارتشاف ١/ ١٩٧ .

(٥) ينظر : التاج (هرمس) .

(٦) ينظر : الارتشاف ١/ ١٩٧ .

(٧) ينظر : المنصف ١/ ١٥٢ . وحكى أنه (فعمال) من الهرس على مذهب

الخليل في اللسان (هرس) ، والتاج (هرمس) .

(٨) ينظر : المنصف ١/ ١٥٣ .

(٩) ينظر : المقاييس (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة

أحرف أوله هاء) ٦/ ٧٢ .

(١٠) ينظر : المفتاح في الصرف / ٨٨ ، والمقتصد في شرح التكملة

٢/ ١٢٣٨ .

والعكبري (١)، وآخرون (٢).

واحتج لذلك بأنه مشتق من الهرس وهو الدق (٣) ، ويشعر بذلك التناسب ؛ إذ الأسد يدق (٤) ، وكأن الكلمة قد قويت بالميم لتدل على كثرة هرسه (٥).

وذهب المازني (٦) ، وابن دريد (٧) إلى أن ميمه أصلية ووزنه (فِعْلَال) ، واختاره ابن عصفور (٨)، معللاً ذلك بأنه لا يوجد دليل قاطع على الزيادة ، وبأن زيادتها غير أولى قليلة.

(١) ينظر : اللباب ٢/٢٥٣.

(٢) منهم ابن يعيش في شرح الملوكي في التصريف /١٦٢، وابن الحاجب في في الشافية / ٧٠ - ٧١ ، والرضي في شرح الشافية ٢/٣٣٤ ، والخضر اليزدي في شرح الشافية ١/٣١٥ ، والقوشجي في عنقود الزواهر /٢٦٩ - ٢٧٠ ، والسيوطي في المزهري ٢/١٩.

(٣) ينظر : المقاييس (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله هاء) ٦/٧٢ ، والمفتاح في الصرف / ٨٨ ، و اللباب ٢/٢٥٣.

(٤) ينظر : شرح الشافية للخضر اليزدي ١/٣١٥.

(٥) ينظر : اللباب ٢/٢٥٣.

(٦) ينظر : المنصف ١/١٥٣.

(٧) ينظر : الجمهرة (باب ما جاء على فِعْلَال وفِنَعَال) ٢/١٢٠١.

(٨) ينظر : الممتع ١/ ٢٤٢ - ٢٤٣ ، وتاج العروس (هرمس).

وحكي القول بهذا عن غير الخليل (١) ، وهذه النسبة توحى بأن الخليل خالف النحويين واللغويين في ذلك ، وهذا غير صحيح - كما مر- لأن غير واحد منهم قال بالزيادة.

والذي أميل إليه هو القول بزيادة الميم ؛ لدلالة الاشتقاق عليه ، وكثرة القائلين به ، بخلاف المذهب الآخر.

(١) ينظر : اللسان (هرس).

المطلب الخامس

الميم في (دُلامِص)

قال ابن جني : " ونظيره [يعني : الحلقوم] (دُلامِص) للشيء البراق في قول أبي عثمان ؛ لأنه يجوز أن تكون الميم فيه أصلاً" (١).

وما حكاه ابن جني عن المازني (٢) من القول بأصالة الميم في (دُلامِص) هو أحد مذهبين قِيلا ، والمازني مسبوق في هذا القول بالأخفش (٣) ، فالكلمة – عندهما – رباعية وزنها (فُعَالِل) ، ومعناها كمعنى (دليص) ، وليست بمشتقة منه ؛ لأنه إذا وُجد لفظ ثلاثي بمعنى لفظ رباعي وليس بين لفظيهما إلا زيادة حرف فليس أحدهما من الآخر يقيناً ، نحو: (سَبَط) و(سَبَطْر)؛ فالراء ليست من حروف الزيادة (٤).

وإنما دعاهما إلى هذا القول أن الميم لا تنقاس زيادتها في

(١) تفسير الأرجوزة / ١٣٤.

(٢) ينظر رأي المازني – أيضاً – في : الخصائص ٥٣/٢ ، واللباب ٢٥٣/٢ ، وشرح ابن إياز على تصريف ابن مالك / ٦٤.

(٣) ينظر : الممتع ٢٤٥/١ ، والارتشاف ١٩٨/١ ، والمبدع / ١٢٧ ، والمساعد ٥٣/٤.

(٤) ينظر : شرح الملوكي / ١٦١ – ١٦٢.

الوسط(١). وردَّ بأن (دلامص) مع (دليص) ليس كـ (سِبَطْر) مع (سَبِط) ؛ لأن الذي قاد إلى ادعاء أن (سَبِطًا) ، و (سِبَطْرًا) أصلان مختلفان أن الراء لا تحفظ زائدة في موضع ، وأما الميم فقد جاءت زائدة طرفاً غير أول وحشواً وأولاً فيما لا يحصى كثرة ، فإذا دل اشتقاق على زيادتها فينبغي أن تجعل زائدة ؛ إذ باب (سَبِط) ، و (سِبَطْر) قليل جداً ، لا ينبغي أن يُرتكب إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة(٢).

وذهب الخليل(٣) ، وسيبويه(٤) إلى القول بزيادة الميم ، وهذا حدوهما المبرد (٥) ، وثعلب(٦) ، وآخرون(٧).

(١) ينظر : المقتصد في شرح التكملة ١٢٣٧/٢ ، والممتع ٢٤٦/١ ، وروح المعاني ١٠٦/٢٠ .

(٢) ينظر : الممتع ٢٤٦/١ .

(٣) ينظر : الأصول ٢٠٨/٣ ، والخصائص ٥٣/٢ ، والتبصرة ٧٩٩/٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣٢٥/٤ ، وشرح الشافية للخضر اليزدي ٣١٤/١ ، والتاج (د ل م ص) .

(٥) ينظر : المقتضب ١/١٩٧ .

(٦) ينظر : مجالسه/٣٠٥ .

(٧) منهم الجرجاني في المفتاح في الصرف ٨٨/ ، والزمخشري في المفصل المفصل ٥٠٢/ ، والكشاف ٤٣٣/٣ ، وابن الدهان في الفصول ١٣٥/ ، والعكبري في اللباب ١٥٣/٢ ، وأبو الحسن السخاوي في سفر السعادة

وقد احتجوا لذلك بأمرين :

أحدهما : دلالة الاشتقاق على زيادتها (١) ، ومن هذا قولهم : (دَلِص) و(دِلَاص) (٢) ، وقولهم : (دَلَصَتِ الدرع تدلُّص دُلوصة) (٣).

والآخر : أن العرب تقول : (دَلَمَص) بغير ألف ، و(دُمَلَص) بتقديم الميم على الألف ، والحذف والتقديم والتأخير دليل على زيادتها ؛ لأن الأصل لا يتلاعب به (٤).

والذي أميل إليه هو القول بزيادتها ؛ لدلالة الاشتقاق عليه ، وكثرة القائلين به ، وضعف ما احتج به الأخفش والمازني.

٢٧٢/١ ، وابن الحاجب في الشافية / ٧٠ - ٧١ ، وابن عصفور في الممتع ٥٧/١ - ٢٤٦ ، والارتشاف / ١٩٧/١ ، وابن مالك في إيجاز التعريف / ٣٦٦/٤ ، وأبوحيان في المبدع / ٧٦ ، ١٢٦ ، وابن هشام في أوضح المسالك / ٣٦٦/٤ ، والقوشجي في عنقود الزواهر / ٢٦٩ ، والألوسي في روح المعاني ١٠٦/٢٠ .

(١) ينظر : روح المعاني ١٠٦/٢٠ .

(٢) ينظر : المقتضب / ١٩٧/١ ، ومجالس ثعلب / ٣٠٥ ، والأصول / ٢٠٨/٣ ، واللباب ٢٥٣/٢ .

(٣) ينظر : المساعد / ٥٣/٤ .

(٤) ينظر : اللباب / ٢٥٣/٢ .

المطلب السادس

إبدال تاء الافتعال دالاً بعد الزاي

قال ابن جني : " و(المُزْدَجِر) : المفتعل من الزجر ، وأصله : مزتجر ، فأبدلت التاء دالاً ؛ لمكان الزاي لتوافقها في الجهر ؛ لأن الزاي مجهورة والتاء مهموسة ، فأرادوا تجانس الصوت فأبدلوا " (١) .
ويبدو من النص أن ابن جني تحدث عن أحد مواضع إبدال تاء الافتعال دالاً وهو وقوعها بعد الزاي ، مبيناً أن الذي دعا إلى الإبدال كون التاء مهموسة والزاي مجهورة ، فأبدلت التاء دالاً لتجانس الزاي في الجهر .

وأقول : تبدل تاء الافتعال دالاً اطراداً إذا وقعت بعد الدال أو الذال أو الزاي (٢) ، ولم يخالف أحد من العلماء في ذلك (٣) .

(١) ينظر : تفسير الأرجوزة / ١٥٢ .

(٢) ينظر : الأصول ٣ / ٢٧٠ ، والفاخر ٢ / ٩٤٤ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٦٢٢ .

(٣) قال بذلك على سبيل المثال : سيبويه في الكتاب ٤ / ٤٦٧ وما يليها ،

والفراء في معانيه ١ / ٢١٥-٢١٦ ، وابن السراج في الأصول ٣ / ٢٧٠-٢٧١ ،

والفارسي في التكملة / ٢٤٤ ، وابن جني في المنصف ٢ / ٣٣٠-٣٣١ ،

والخصائص ٢ / ١٤٤ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠ / ٤٨-٤٩ ، وابن

عصفور في الممتع ٢ / ٣٥٦ وما يليها ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية

٤ / ٢١٥٨-٢١٥٩ .

وعلة هذا القلب تكمن في عدم التجانس بين تلك الحروف وتاء الافتعال ؛ لأن هذه الحروف مجهورة والتاء مهموسة ، والمجهورة في غاية القوة ، والمهموسة في غاية الضعف ، فيثقل النطق ؛ لذا أتى بالبدال لمناسبتها للتاء في المخرج ولهذه الحروف في الصفة .

قال سيبويه في معرض حديثه عن علة قلب التاء دالاً بعد الزاي : " لأنه ليس شيء أشبه بالزاي من موضعها من الدال ، وهي مجهورة مثلها ، وليست مطبقة ، كما أنها ليست مطبقة" (١) .

وقال ابن السراج : " وذاك أن التاء كانت مهموسة والزاي مجهورة ، فأبدلوا من التاء حرفاً من موضعها وهو الدال " (٢) .

وقد حكي عن العرب وجهان إذا كانت فاء الافتعال زايًا:

أحدهما : قلب التاء دالاً ، نحو : (مزدان).

والآخر: الإدغام بقلب الثاني إلى الأول ، نحو: (مزان)(٣).

(١) الكتاب ٤/ ٤٦٧ - ٤٦٨ .

(٢) الأصول ٣/ ٢٧٠ . وتتنظر تلك العلة في : الأصول ٣/ ٢٧٠ المنصف ٢/

٣٣٠ - ٣٣١ ، وشرح المفصل ٤٨/١٠ ، والممتع ٣٥٦/٢ ، والصفوة الصفية ٤/ ٦٦ ، وشرح الأشموني ٤/ ٤٦٦ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤/ ٤٦٧ - ٤٦٨ ، ومعاني الفراء ١/ ٢١٦ ، والمنصف

٢/ ٣٣٠ .

والوجه الأول أولى ، والثاني ضعيف (١) ؛ لأن الإدغام بقلب الثاني إلى الأول جاء على غير قياس ؛ لأنه ممتنع (٢) ولذا جاء القرآن بالوجه الأول ، قال تعالى : **” وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ ”** (٣) .
ولا يجوز إدغام الزاي في التاء ولا في الدال ؛ لئلا يذهب منها الصفير وطول الصوت لما فيها من الانسلا (٤) .

(١) ينظر: التصريح ٣٩٢/٢ .

(٢) ينظر : شرح الشافية للرضي ٢٨٩ /٣ - ٢٩٠ .

(٣) القمر / ٤ .

(٤) ينظر : المنصف ٣٣٠ /٢ ، والصفوة الصفية ٦٣٣ /٢ ، والتصريح ٣٩/٢ ،

وشرح الأشموني ٤٦٦/٤ .

المطلب السابع

الاستغناء عن (ودع) و(وذر) بترك

قال ابن جنى : " وانفتحت الذال من (بذر) وإن لم يكن فيه حرف حلقي ؛ لأنه محمول على نظيره وهو (يدع) ، ولا يقال في الماضي : (وذر) ولا (ودع) . قال سيبويه: استغني عنهما بـ (ترك) . وأخبرنا أبو علي أن بعضهم قرأ: " مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى " (١). وهذه قراءة شاذة" (٢).

ويبدو من النص أن ابن جنى يمنع استعمال (وذر) ، و(ودع) ، مستدل "مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى".

وأقول: لم يؤثر استعمال الفعل (وذر) في سعة ولا في ضرورة (٣). وأما (ودع) فقد أثر استعماله في الشعر ، والحديث ، والقراءات (٤) ،

(١) الضحي /٣. وقد عزيت هذه القراءة إلى يعقوب في زاد المسير ١٥٧/٩ . وعزاها ابن جنى في المحتسب ٣٦٤/٢ إلى النبي ﷺ - وعروة . وذكر ابن عطية أنها قراءة عروة بن الزبير وابنه هشام . وعزاها الألويسي في روح المعاني ١٥٦/٣٠ إلى عروة بن الزبير وابنه هشام وأبي حيوة وأبي بحرية وابن أبي عبله.

(٢) ينظر : تفسير الأرجوزة /١٦٩ .

(٣) ينظر: المسائل العسكرية /٧٧ ، و شرح الشافية للرضي ١٣١/١ .

(٤) ينظر: المصباح المنير (كتاب الواو - ودعته).

ومع ذلك فقد صرح سيبويه (١) بمنع استعماله استغناء عنه بترك ، قال: " وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء (يَدَع) ، فإنهم يقولون (يدع) ، ولا يقولون : (ودَع) استغنوا عنها بـ (ترك) " (٢) .

وقال : " (يَدَع) على (ودعت) و(يَذَر) على (وذرت) – وإن لم يستعملـا استُغني عنهما بـ (تركت) " (٣) .

وحذا حدوه الليث (٤) ، وابن السراج (٥) ، و الفارسي(٦) ، وابن وابن جني (٧).

واحتج لهذا المنع بأن العرب تستثقل الواو في أول الكلمة ثقلها ، ولذلك منعوا زيادتها في هذا ال ، موضع ، وقالوا في تصغير (واصل): (أويَصِل) ، وفي الجمع (أواصل) (٨) .

ويشهد لضعف هذه العلة عدم اطرادها في نحو : (وصل) و(وعد)

(١) ينظر: الكتاب ٢٥/١ ، ٦٧/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٩٢/٢ ، ٤٩٥/٥ .

(٢) ينظر: الكتاب ٢٥/١ .

(٣) الكتاب ٦٧/٤ .

(٤) ينظر: التهذيب (باب العين والذال – ودع) ٨٧/٣ .

(٥) ينظر : الأصول ٥٧/١ .

(٦) ينظر: المسائل العسكرية ٧٦-٧٧ .

(٧) ينظر : الخصائص ١٠٠/١ ، ٢٦٧ ، وتفسير الأرجوزة ١٦٩/١ .

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٤٩/٥ .

و(وطأ)مما بدأ من الأفعال بالواو ، فلم يقل أحد بالاستغناء عنها بغيرها.
ونص جماعة من العلماء (١) على أن استعماله خاص بضرورة
الشعر ؛ لأن الشاعر يجوز له أن ينطق بما ينتجه القياس وإن لم يرد
به سماع (٢) .

وجعلوا من ذلك قول الشاعر :

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه (٣).

وقول الآخر :

فسعى مسعاته في قومه ثم لم يبلغ ولا عجزاً ودع (٤).

-
- (١) منهم الخليل في العين المنسوب إليه ٢٢٤/٢ ، والسيرافي في شرح الكتاب
٨٠/٢ ، والجوهري في الصحاح (باب العين فصل الواو) ، ومحمد بن أبي بكر
الرازي في مختار الصحاح (ودع) ، والرضي في شرح الشافية ١/١٣١ .
(٢) ينظر: اللسان (ودع).
(٣) البيت من الرمل ، وقد عزي إلي أبي الأسود الدؤلي في شرح السيرافي
٨٠/٢ ، والخصائص ١/١٠٠ ، والمحتسب ٢/٣٦٤ ، والبحر المحيط ٨/٤٨٠ ،
وروح المعاني ٣٠/١٥٦ .
وعزي إلي أنس بن زعيم في التهذيب (ودع) ٣/١٣٦ برواية (أميري) موضع
(خليلي) ، واللسان (ودع).
(٤) البيت من الرمل لسويد بن أبي كاهل في شرح السيرافي ٨٠/٢ ،
والإنصاف ٢/٤٨٦ . وورد بلا نسبة في البيان في غريب إعراب القرآن
=

وحكى أبو البركات الأنباري (١) عن البصريين أنهم أولوا البيتين على أن (ودع) فيهما (ودّع) بالتشديد .

وحكى ابن الأثير (٢) عن النحويين أنهم زعموا أن العرب أماتوا ماضي يدع ومصدره . وحكى الألويسي (٣) عنهم – أيضاً – أنهم أماتوا أيضاً اسم الفاعل واسم المفعول .

والقول بالإماتة غير مقبول؛ لأن هذه الاستعمالات وردت في فصيح الكلام شعراً ونثراً، وما كانت هذه حاله يحمل على قلة الاستعمال لا على الإماتة (٤) .

فقد ورد استعمال الماضي في قول الشاعر :

**وَتَمَّ وَدَعْنَا آلَ عَمْرٍو وَعَامِرٍ
فَرَأَيْتُ أَطْرَافَ الْمُتَّقَةِ السُّمْرِ (٥).**

-
- =
- ٥١٩/٢ برواية (ينزل) موضع (يبلغ)، واللسان (ودع) ، والخزانة ٤٧٢/٦ برواية (يدرك) موضع (يبلغ).
- (١) ينظر: الإنصاف ٤٨٥/٢ - ٤٨٧ .
- (٢) ينظر: النهاية ١٦٦/٥ .
- (٣) ينظر: روح المعاني ١٥٦/٣٠ .
- (٤) ينظر: النهاية ١٦٥/٥ - ١٦٦ ، والمصباح المنير (كتاب الواو - ودعته).
- (٥) البيت من الطويل ، ولم أقف على قائله ، وهو من شواهد البحر المحيط ٤٨٠/٨ ، وروح المعاني ١٥٦/٣٠ .

وقول الآخر :

سَلْ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيَّرَهُ عن وصالي اليوم حتى ودَّعَه (١).

وقول الآخر :

وكان ما قدَّموا لأنفسهم أكثرَ نفعاً من الذي ودَّعُوا (٢).

وغير ذلك من مما سبق من الشعر.

وجاء في قراءة " : ما ودَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى " بالتخفيف ، كما مر .
وقد تكلف بعض العلماء ، فذكر محسنًا لهذه القراءة ، وهو قصد
المشاكلة ؛ لأن ناسًا قالوا : (ودعه ربه) بالتخفيف ، فنزلت الآية ،
وقيل : إنها كانت قصدًا للسخرية ؛ لأن استخدام الألفاظ القريبة في
الهجاء حسن . وردَّ بأن البحث عن محسن بعد ثبوت وروده فيه
تكلف (٣).

(١) البيت من الرمل ، وقد عزي إلى أنس بن زنيم في شرح الجمل لابن
خروف ٦٥٧/٢ برواية (أسيري) موضع (أميري) ، والخزانة ٤٧١/٦ ، وعزي
إلى سويد بن أبي كاهل في اللسان (ودع).

(٢) البيت من المنسوح ، ولم أفق على قائله ، وهو من شواهد العين (باب
العين والبدال و (واي) معهما) ٢٢٤/٢ (ودع) ، والتهذيب (باب العين والبدال
— ودع) ٨٧/٣ ، والخزانة ٤٧٢/٦ .

(٣) ينظر روح المعاني ١٥٦/٣ .

وجاء في قوله ﷺ : " دَعُوا الحَبْشَةَ مَا وَدَعُوكُمْ " (١) ، وقول حبيب بن عمر حين وفد على النبي ﷺ مع وفد سلامان : " ثُمَّ وَدَعْنَا وَأَمَرَ لَنَا بِجَوَائِزٍ " (٢) .

وورد استعمال المصدر في قوله ﷺ : " لِيَنْتَهِينَ أَقْوَامٌ عَنْ وَدَعِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لِيُخْتَمَنَ عَلَى قُلُوبِهِمْ " (٣) .

وجاء استعمال اسم الفاعل في قول الشاعر :

فَأَيُّهُمَا مَا اتَّبَعَنَّا فَإِنِّي حَزِينٌ عَلَيَّ تَرَكَ الَّذِي أَنَا وَادِعٌ (٤) .

وجاء استعمال اسم المفعول في قول الشاعر :

إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَائِهِ جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَادِعٌ مُصَدَّقٌ (٥) .

(١) أخرجه أبو داود في السنن — كتاب الملاحم — باب في النهي عن تهيج

الترك والحبشة ٥١٥/٢ ح (٤٣٠٢) .

(٢) ينظر: زاد المعاد ٥٨٥/٣ .

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح كتاب الجمعة باب التغليظ في ترك الجمعة

٥٩١/٢ ح (٨٦٥) . وينظر: المغرب (ودع) ، اللسان (ودع) ، و المصباح

المنير (كتاب الواو — ودعته) .

(٤) البيت من الطويل لقيس بن الدابة في الأغاني ١٥٥/١٤ . وجاء بلا نسبة

في المسائل العسكرية ٧٧/ ، والمسائل البصريات ١/ ٤٠٠ ، واللسان (ودع) ،

والخزانة ٤٧٢/٦ .

(٥) البيت من الطويل لخفاف بن ندبة في الصحاح (باب العين فصل الواو)

، واللسان (ودع) ، والخزانة ٤٧٢/٦ . اللغة: (استحمت): ابتلت ، و(أرضه من

وذهب ابن بري إلى أن مودوعاً من الدَّعَة وهي السكون لا من الترك (١). ويُردُّ بأن (ودع) بمعنى (سكن) غير متعد (٢).

ومن خلال تلك الشواهد التي سجلتها يتضح أن هذا الاستعمال غير مقتصر على ضرورة الشعر ، وإنما ورد في الشعر والقراءات و الحديث والأثر فلا يجوز رده أو إنكاره ، وإنما يحمل على قلة الاستعمال.

وأما تأويل البصريين للبيتين بأن (ودع) مخفف (ودَّع) فربما يقبل إذا لم يرد سواهما، وقد ثبت - قبل - وروده في غيرهما ، شعراً ونثراً ، فلا داعي إلى تكلف هذا التأويل ، ناهيك عما فيه من إخراج اللفظ عن مقتضاه دون داع ملح ، وعدم اطراده في شواهد المسألة كلها ، فالحق أن نقول بأن استعماله في الشعر حسن ، وفي النثر جائز غير أنه قليل.

سمائه): يعني حوافره من أعاليه، و(مصدق): بالفتح أي: ذو صدق فيما يعذك. اللسان (صدق).

(١) ينظر: الخزانة ٤٧٢/٦.

(٢) ينظر: الخزانة ٤٧٢/٦.

المطلب الثامن

وزن (قمطير)

قال ابن جني : " (اقمطر)، أي : اشتد ، ومنه قوله تعالى : "إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبَّنَا يَوْمًا عَبَّوسًا قَمَطِيرًا" (١) ، ومثاله : فَعَلَّلِيل (٢).

والقول بأن (قمطيرًا) على وزن (فَعَلَّلِيل) لم يكن ابن جني أول من قال به ، بل هو مسبوق في هذا بـسيبويه ؛ إذ يقول : "ويكون على مثال (فَعَلَّلِيل) مضعفًا، قالوا: (عَرَطَّلِيل) (٣)، وهو صفة، و(عَفْشَلَّلِيل) (٤) ، ،

(١) ينظر : الإنسان / ١٠٠. وقد اختلف العلماء في معنى (قمطير) في الآية ، فذهب ابن عباس إلى أن (القمطير) : الطويل . ينظر : الجواهر الحسان ٩٧/١٠. وذهب الخليل في العين المنسوب إليه (القاف والطاء - قمطر) ٢٥٨/٥ إلى أنه فاش الشر . وذهب الفراء في معانيه ٢١٦ / ٣ إلى أنه الشديد ، وتبعه ابن فارس في المقاييس (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله قاف) ١١٧/٥ ، وابن سيده في المحكم (القاف والطاء) ٦٢٥/٦ . وذهب الأخفش إلى أنه أشد ما يكون من الأيام وأطولها في البلاء . ينظر : الجامع لأحكام القرآن ١٩ / ١٣٥ ، وفتح القدير ٣٤٨/٥ . ولم أقف على هذا في معانيه .

(٢) ينظر : تفسير الأرجوزة / ١٧٠ .

(٣) العرطليل : الطويل ، وقيل : الغليظ .

(٤) العَفْشَلَّلِيل : الكساء الغليظ ، وقيل : الرجل الجافي الثقيل .

- و(قمطيرير) ، ولا نعلمه جاء اسماً" (١) .
- وقد ذهب إلى هذا - أيضاً - ابن السراج (٢) ، وابن دريد (٣) ، وابن فارس (٤) ، والزمخشري (٥) ، والسيوطي (٦) .
- وذهب الزجاج (٧) إلى أنه مشتق من (اقمطرت الناقاة) إذا رفعت ذنبها ، وجمعت قطريها ، ورمت بأنفها .
- وقد اختلف النحويون في تفسير كلامه ، فنص الزمخشري (٨) ، والقرطبي (٩) ، وأبوحيان (١٠) على أنه اشتقه من القطر ، وجعل الميم الميم مزيدة . ووزنه على هذا التفسير (فمَعْلِيل) .

-
- (١) ينظر : الكتاب ٤/٢٩٤ . وينظر رأي سيبويه في : الأصول ٣/٢١٧ .
- (٢) ينظر : الأصول ٣/٢١٧ .
- (٣) ينظر : الجمهرة (باب ما جاء على فعلليل وفنعلليل ، وهو ما زاد على الخماسي بالزوائد والتضعيف) ٢/١٢١٩ .
- (٤) ينظر : المقاييس (باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله قاف) ٥/١١٧ .
- (٥) ينظر : أساس البلاغة (قمط) .
- (٦) ينظر : المزهر ٢/١٤١ .
- (٧) ينظر : معانيه ٥/٢٥٩ ، و اللباب في علوم الكتاب ٢٠/٢٥ .
- (٨) ينظر : الكشاف ٤/٦٦٩ ، و اللباب في علوم الكتاب ٢٠/٢٥ .
- (٩) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ١٩/١٣٦ .
- (١٠) ينظر : البحر المحيط ٨/٣٨٤ .

وحكى السمين (١) ، وابن عادل (٢) عن الزمخشري أنه قال في بعض كلامه بأن الزجاج جعله من (القمط) ، فعلى هذا تكون الرءان فيه مزيدتين . ولم أقف على هذا القول فيما أتىح لي من مؤلفات الزمخشري .

وذكر الأوسي (٣) أن القول بأن اشتقاقه من (القطر) لا يلزم الزجاج، وإنما يجوز أن يكون مشتقاً كذلك من القمط ، ويقال إذا شده وجمع أطرافه .

والذي أميل إليه أن وزنه (فَعَلَّل) من (اقمطر) على وزن (أفَعَلَّ) لا (أفَعَلَّ) ؛ لأن أكثر النحاة لا يثبت (أفَمَعَلَّ) في أوزان الأفعال (٤) .

(١) ينظر : الدر المصون ١٠ / ٦٠٣ .

(٢) ينظر : اللباب في علوم الكتاب ٢٠ / ٢٦ .

(٣) ينظر : روح المعاني ٢٩ / ١٥٦ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٨ / ٣٨٤ ، والدر المصون ١٠ / ٦٠٢ - ٦٠٣ ،

واللباب في علوم الكتاب ٢٠ / ٢٦ .

المطلب التاسع

تخفيف المشدد

قال ابن جني : "

فإن أبوا إلا العسرُ أمرت حبلاً فاستمر(١)

.... وخفف الراء في (استمر) ؛ لأنها وقعت حرف روي ، والحروف المشددة إذا وقعت حرف روي في شعر مقيد خُفِّن ، نحو قول الراجز أنشدناه أبو علي:

إنِّي امرؤٌ أحمي ذمارٍ إخوتي إذا رأوا كريمةً يرمون بي

رميك بالدلّوين في قعر الركي(٢)

فخفف الياء من (الركي) ، ومثله قول طرفة :

أصحوّت اليوم أم شاتك هـ(٣)

(١) البيت من الرجز لأبي نواس في تفسير الأرجوزة / ١٨٨ ، ولم أقف عليه في ديوانه . اللغة : (أمررت حبلاً) : فتلته فتلاً محكماً ، و(استمر) : قوي واستحكم .
(٢) من الرجز لسعد بن المنتخر البارقي ، وقد ورد برواية : (رَمَيْكَ بالمرجاس في قَعْرِ الطّوي) ، ورواية : (رَمَيْكَ بالبرجاس في قَعْرِ الطّوي) في التهذيب (باب الجيم والسين) ١١ / ١٦٦ ، واللسان ، والتاج (مرجس) ، و(برجس) . اللغة : (الذمار) : كل ما يلزم حفظه ، و(كريمة) : حرب ، و(الركي) : البئر .

(٣) صدر بيت من الرمل ، وعجزه :

ومن الحب جنونٌ مُستعر

=

يريد: (هر) ، فخفف الراء. ومثله قول الراجز أشدناه أبو علي:

حَيْدَرَةٌ خَالِي وَلَقِيْطٌ وَعَلِيٌّ وَحَاتِمُ الطَّائِيِّ وَهَابُ المِئِيِّ

وَلَمْ يَكُنْ كَخَالِكَ العَبْدِ الدِّنِيِّ يَأْكُلُ أَرْمَانَ الهَزَالِ وَالسَّيِّئِ

هَنَاتٍ عَيْرٍ مَيِّتٍ غَيْرِ ذِكِّي (١)

فخفف هذه الياءات لما وقع حروف روي في شعره" (٢).

ويبدو من النص أن ابن جني قصر جواز تخفيف المشدد على

وهو لطفة في ديوانه /٤٦ ، والعدد في اللغة /٣٧. وجاء بلا نسبة في الأصول ٤٤٨/٣ ، والخصائص ٢٣٠/٢ ، ٣٢٢ ، والفائق ١٠٦/١ ، واللسان (هر). اللغة : (هر) : اسم امرأة.

(١) من الرجز ، وقد نسب إلى امرأة من بني عامر تارة ، وإلى امرأة من بني

عقيل تارة أخرى في اللسان (مأى) ، والخزانة ٣٥٠/٧. وورد قوله:

حَيْدَرَةٌ خَالِي وَلَقِيْطٌ وَعَلِيٌّ وَحَاتِمُ الطَّائِيِّ وَهَابُ المِئِيِّ

بلا نسبة في الجمل المنسوب إلى الخليل /٢٣٧ ، والأصول ٣٢٩/٣ ، وسر الصناعة ٥٣٤/٢ ، والإنصاف ٦٦٣/٢ . وجاء قوله:

يَأْكُلُ أَرْمَانَ الهَزَالِ وَالسَّيِّئِ

بلا نسبة في الأصول ٣٣٢/٣. وجاء قوله :

وَحَاتِمُ الطَّائِيِّ وَهَابُ المِئِيِّ

بلا نسبة في المحكم (باب الثلاثي اللفيف — الميم والهمزة والياء) ٥٨٢/١٠ ، والتاج (مأى).

(٢) ينظر : تفسير الأرجوزة /١٨٨ — ١٩٢.

القوافي المقيدة . وقد نص على هذا - أيضاً - في الخصائص (١).

وهو مسبوق في هذا بابن السراج (٢) ، معللاً ذلك بأن الذي بقي يدل على أنه قد حذف منه مثله ؛ لأن المشدد حرفان ، وإنما اقتطعته القافية ، لأن الوزن قد تم (٣).

وتبعهما السيرافي (٤) ، والفراسي (٥) ، والمعري (٦) ، وابن سيده (٧) ، والزمخشري (٨) ، وابن عصفور (٩) ، وأبو حيان (١٠) ، والألوسي (١١) .

(١) ينظر : الخصائص ٢/٢٣٠ .

(٢) ينظر : الأصول ٣/٣٢٨ - ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٤٤٨ ، و الخزانة ٧/٣٥٠ .

(٣) ينظر : الأصول ٣/٤٤٨ .

(٤) ينظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة / ٨٩ - ٩٢ .

(٥) ينظر : الخزانة ٧/٣٥٠ .

(٦) ينظر : رسالة الملائكة / ١٥٣ .

(٧) ينظر : العدد في اللغة / ٣٧ ، والمحكم (باب الثلاثي اللفيف - الميم

والهمزة والياء) / ١٠/٥٨٢ .

(٨) ينظر : الفائق ١/١٠٦ .

(٩) ينظر : ضرائر الشعر / ١٠٣ - ١٠٤ .

(١٠) ينظر : الارتشاف ٥/٢٤١٥ .

(١١) ينظر : الضرائر / ٨٦ - ٨٧ .

واستشهد هؤلاء بأبيات كثيرة – غير ما ذكره ابن جنبي في الأرجوزة –
منها قول الشاعر :

فَفِدَاءُ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَى مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُوءٍ وَضُرٍّ
مَا أَتَيْتُ قَدَمِي إِنْهُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبْرِّ (١).

وقول الشاعر:

لَا وَأَبِيكَ ابْنَةَ الْعَامِرِيِّ لَا يَدْعِي الْقَوْمُ أَنِّي أَفْرٌ (٢)

يريد : أفر (٣). وأرجع السيرافي (٤) ، وابن عصفور (٥) هذا التخفيف
التخفيف إلى أن يتشاكل أواخر الأبيات ويكون الوزن واحداً ؛ لأنه إذا
قال : (لا يدعي القوم أني أفر) صار آخر جزء في البيت (فَعِلٌ) في

(١) البيتان من الرمل لطرفة بن العبد في ديوانه / ٥٤ برواية :

فَفِدَاءُ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَى مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُوءٍ وَضُرٍّ
خَالَتِي وَالنَّفْسُ قَدَمًا أَنْهُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ

، والخزانة ٣٧٨/٩ برواية الشاهد. وجاء بلا نسبة في المقتضب ١٤٠/٢ ،
والخصائص ٢٣٠/٢ ، والتفسير الكبير ١٦٦/٣ .

(٢) البيت من المتقارب لامرئ القيس في ديوانه / ١٠٥ ، وما يحتمل الشعر من
من الضرورة / ٨٩ ، والتفسير الكبير ١٨٩/٣٠ ، وضرائر الشعر / ١٠٣ ،
والبحر المحيط ٣٧٥/٨ ، وأضواء البيان ٩٠/٤ .

(٣) ينظر : ضرائر الشعر / ١٠٣ .

(٤) ينظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة / ٨٩ – ٩٠ .

(٥) ينظر : ضرائر الشعر / ١٠٣ .

وزن العروض ؛ لأنه من المتقارب من الضرب الثالث ، وإذا شدد الراء صار آخر أجزائه على (فَعُولٌ) من الضرب الثاني من المتقارب ، فهو مضطر إلى حذف أحد الحرفين ؛ لاستواء الوزن ومطابقة البيت لسائر أبيات القصيدة.

ومنه قول الشاعر :

إِذَا رَكَبُوا الْخَيْلَ وَاسْتَأْمَرُوا تَحَرَّتِ الْأَرْضُ وَالْيَوْمُ قَرٌّ (١)

يريد : قرٌّ (٢).

وقد يأتي الحذف في القوافي المطلقة على إنشاد من ينشدها بالوقف (٣) ، ومن هذا قول الشاعر :

إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُورًا فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنِّي (٤)

(١) البيت من المتقارب لامرئ القيس في ديوانه/١٠٥ ، وضرائر الشعر/١٠٣.

(٢) ينظر : ضرائر الشعر/١٠٣.

(٣) ينظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة/٩٢.

(٤) البيت من الوافر للنابغة في ديوانه / ١١٤ برواية :

إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُورًا فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ وَلَسْتَ مِنِّي

ولا شاهد فيها . وجاء برواية (من) في الكتاب ٤/١٨٦ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس / ١٨٨ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة / ٩٢ .

أراد : (مني) (١) ، والقصيدة مطلقة ، وإنما هذا إنشاد بعضهم (٢) .

وإذا كان الحذف من القوافي المطلقة قليلاً فإن الحذف من الحواشي قليل أيضاً ، ومنه قول الشاعر :

أَلَا لَيْتَ اللَّحَى كَانَتْ حَشِيًّا فَنَعَلَهَا دَوَابَ الْمُسْلِمِينَ (٢)

بتخفيف (دواب) (٤) .

وقول الشاعر :

فَرْنَا إِلَيْهِمْ كَأَنَّهُ فِي رِحَالِهِمْ جَمِيعًا عَلَيْنَا الْبَيْضُ لَا نَتَخَشَّعُ (٥)

يريد : كافة (٦) .

ومع أن النحويين قصرُوا هذا على الضرورة فإنه قد جاء في

(١) ينظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة / ٩٣ ، وضرائر الشعر / ١٠٥ .

(٢) ينظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة / ٩٣ .

(٣) البيت من بحر الوافر ليزيد بن مفرغ في ديوانه / ٢٢٥ ، والكامل في التاريخ / ٣ / ٣٦٤ ، والخزانة / ٤ / ٣٠١ . وجاء بلا نسبة في ضرائر الشعر / ١٠٥ ، واللسان (عدس) .

(٤) ينظر : ضرائر الشعر / ١٠٥ .

(٥) البيت من الطويل لابن رواحة في ديوانه / ١٣٤ ، ضرائر الشعر / ١٠٥ ، واللسان ، والتاج (كفف) . اللغة : (نتخشع) : من تخشع بمعنى : تذلل و تضرع و تكلف الخشوع ورمى ببصره نحو الأرض و غَضَّه و خفض صوته .

(٦) ينظر : ضرائر الشعر / ١٠٥ .

القراءات القرآنية ، وأقوال العرب .

أما القراءات فمنها قراءة الزهري : " **وَالشَّجَرُ وَالِدَوَابُّ** " بتخفيف الباء (١)، وقد نص ابن جني على أنه لا يعلم أحداً خففها سواه ، مبيّناً أن التخفيف قليل وضعيف قياساً وسماعاً (٢).

وقراءة الأعمش : " **وَاسْتَوَتْ عَلَى الجُودِيِّ** " (٣) بتسكين الياء (٤) .

وأما أقوال العرب فمنها قولهم : (لا أكلمك حَيْرِي دهر) يريد : حَيْرِي دهر (٥) ، وذكر ابن جني في المحتسب أن هذا قليل (٦).

والذي أميل إليه أن تخفيف المشدد لا يقتصر على ضرورة الشعر ؛ لأنه جاء في القراءات ، وأقوال العرب أيضاً ، لكنه في القوافي المقيدة كثير بخلاف القوافي المطلقة والحشو والنثر فهو قليل.

(١) الحج / ١٨ ، وتتنظر القراءة في: المحتسب ٧٦/٢ .

(٢) ينظر : المحتسب ٧٦/٢ .

(٣) هود / ٤٤ ، وتتنظر القراءة في: المحتسب ٣٢٣/١ ، والمحزر الوجيز

١٧٦/٣ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٥ .

(٤) ينظر : المحتسب ٣٢٣/١ .

(٥) ينظر : المحتسب ٣٢٣/١ ، وأساس البلاغة ، واللسان (حير) ،

ومعنى (حَيْرِي دهر) : ما وقف الدهر ودام ، ويجوز أن يراد ما كرّ ورجع من حار يحور .

(٦) ينظر : المحتسب ٣٢٣/١ .

المطلب العاشر

اشتقاق (الاسم)

قال ابن جني : " و(الاسم) مشتق من السمو ، وهو الرفعة ، ولام الفعل محذوفة ، والأصل : سِمُو ، وِسْمُو ، يدلُّك على أن أصل السين الكسر والضم جميعاً أن النحويين أشدوا :

بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سَمَهُ (١)

و(سمه) بضم السين وكسرهما" (٢).

وقول ابن جني بأن (الاسم) مشتق من السمو ولامه محذوفة هو قول البصريين (٣) ، وعلى رأسهم سيبويه (٤) ، والمبرد (٥).

-
- (١) من الرجز ذكر ابن سيدة في المحكم (السين والميم والواو) ٦٢٤/٨ ،
والزبيدي في التاج (سمو) أن الكسائي حكاه بالضم عن بعض بني قضاة
وأنه حكي بالكسر عن غيرهم . وجاء بلا نسبة في الأصول ٣٢٢/٣ ، والزاهر
٥٤/١ ، والمحزر الوجيز ٦٢/١ ، وزاد المسير ٨/١ ، والإنصاف ١٦/١ .
(٢) ينظر: تفسير الأرجوزة / ٢٠٢ - ٢٠٣ .
(٣) ينظر: المرتجل / ٧ ، والإنصاف ٦/١ ، والمتبع ١١٨/١ .
(٤) ينظر: الكتاب ٤٥٤/٣ - ٤٥٥ .
(٥) المقتضب ٢٢٠/١ ، ومعالم التنزيل ١٢/١ .

وذهب إليه الزجاج (١)، وابن بابشاذ(٢)، وابن الخشاب(٣) ، وابن الشجري(٤) ، وأبو البركات الأتباري(٥) ، وآخرون(٦) .

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمر :

الأول : أن السمو هو العلو ، يقال : (سما يسمو سُمُوًّا) إذا علا ، ومنه سُمِّيَت السماء سماء لعلوها ، والاسم يعلو على المسمى ، ويدل على ما تحته من المعنى(٧).

الثاني : عود المحذوف في التصريف إلى موضع اللام ؛ لقولهم في الفعل : (سَمَّيْتُ) و(أَسَمَيْتُ) ، وفي التصغير : (سَمَيْ) ، وفي الجمع :

(١) ينظر: معاني القرآن له ٤٠/١ .

(٢) ينظر: شرح المقدمة النحوية /٣٣ .

(٣) ينظر: المرتجل /٧ .

(٤) ينظر: أماليه ٢٨٢/٢ وما يليها .

(٥) ينظر : الإنصاف ٦/١ وما يليها .

(٦) منهم ابن خروف في شرح الجمل ٢٤٤/١ ، وصدر الأفاضل في ترشيح

العلل /٥ ، والعكبري في التبيين /١٣٢ ، والمتبع /١١٨ ، واللباب /٤٦ ،

وابن يعيش في شرح المفصل /٢٣ ، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح

المفصل /٦٣ ، والبعلبي في الفاخر /١٨ .

(٧) ينظر: الإنصاف ٦/١ ، والفاخر /١٨ ، وائتلاف النصرة /٢٧ .

التفسيرات النحوية والصرفية في تفسير أرجوزة أبي نواس

(أسماء وأسام) ، وفي فعيل : (سَمِيّ) ، أي: اسمك مثل اسمه (١) .

الثالث : التعويض في أوله عن المحذوف، فوجب أن يكون المحذوف من آخره ، كما كان في (ابن) ؛ لأن طريقة العرب إذا حذفوا من الأول عوضوا في الآخر ، مثل: (عدة) و(زنة) ، وإذا حذفوا من الآخر عوضوا في الأول ، مثل : (ابن) (٢) .

واعترض على هذا المذهب بأن الاسم لو كان مشتقاً من السمو لكان الفعل والحرف اسمين ؛ لأن السمو هو العلو ، وعلو اللفظ على معناه ليس إلا لدلالته عليه ، ودلالته عليه سمة عليه (٣) .

وأجيب عن ذلك بأن المراد بالسمو هو سمو الاسم على قسيمة لاستقلاله بالمفهومية دونهما ، لا سمو اللفظ على المعنى ؛ لأن اللفظ تبع للمعنى ، فكيف يكون سامياً عليه؟ (٤) .

وزهب الكوفيون (٥) ، ومنهم ثعلب (٦) إلى أن (الاسم) مشتق من

(١) ينظر : ترشيح العلل / ٥ ، والتبيين / ١٣٣ .

(٢) ينظر : المرتجل / ٧ ، والإنصاف / ٨/١ - ١٠ .

(٣) ينظر: المغني لابن فلاح / ١١٥/١ .

(٤) ينظر: المغني لابن فلاح / ١١٦/١ .

(٥) ينظر : المرتجل / ٧ ، والإنصاف / ٦/١ ، والتبيين / ١٣٢ ، وشرح المفصل

المفصل / ٢٣/١ .

(٦) ينظر: معالم التنزيل / ١٢/١ .

من الوسم ، وهو العلامة، فحذفت فائوه ، و عوض عنها بالهمزة (١).

واحتج لهذا المذهب بأمر :

الأول : أن الوسم في اللغة هو العلامة ، والاسم وسم على المسمى وعلامة له يعرف بها ؛ لأن قولك : (زيد) أو (عمر) و دليل على المسمى ، فصار كالوسم عليه (٢) .

وردد بأنه فاسد من جهة اللفظ وإن كان صحيحاً من جهة المعنى (٣) ، وأوجه فساده من جهة اللفظ أمور أعتد بها في الاحتجاج للمذهب الأول ، منها :

— عود المحذوف في التصريف إلى موضع اللام لقولهم في الفعل : (سَمَيْتُ) و(أَسْمَيْتُ) ، وفي التصغير : (سَمَيْ) ، وفي الجمع : (أَسْمَاءِ و(أَسْمَاءِ) ، وفي فعيل : (سَمَيْ) ، أي: اسمك مثل اسمه (٤) .

— التعويض عن المحذوف في أوله يدل على أن المحذوف في آخره كما في (ابن) ، ولو كان المحذوف في أوله لعوض في آخره كما في (عدة) (٥) .

(١) ينظر: الفاخر ١/١٨ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٦/١ ، والتبيين ١٣٧/ .

(٣) ينظر : المرتجل ٦/ ، والإنصاف ٨/١ .

(٤) ينظر : ترشيح العلل ٥/ ، والتبيين ١٣٣/ .

(٥) ينظر : المرتجل ٧/ ، والتبيين ١٣٥/ .

الثاني : عَوْدَ المحذوف في التصريف إلى موضع اللام محمول على القلب ، وذلك غير مستنكر في لغة العرب ، نحو : (أشياء) (١). ورُدَّ بأن القلب المكاني على خلاف الأصل ، فلا يقاس عليه(٢).

الثالث : أن التعويض في محل الحذف ورد في نحو : (تعرية) (٣). ورُدَّ بأنه غير مُسَلَّم به؛ لأن وزنه (تفعلة) (٤).

هذا ، وقد ذكر عبد الرحمن العثيمين محقق كتاب التبيين للعكبري(٥) للعكبري(٥) أن هذا الرأي لم يثبت عن متقدمي الكوفيين – كالكسائي والفراء وثعلب – مستدلًّا بأمور :

الأول : أن الزجاج(٦) ذكر أنه أول من تحدث عن اشتقاق الاسم .

الثاني : قول الزجاجي : " أجمع علماء البصريين ، ولا أعلم من الكوفيين خلافاً محصلاً مستنداً إلى من يوثق به أن اشتقاق (اسم) من

(١) ينظر: المغني لابن فلاح ١١٥/١ .

(٢) ينظر: المرتجل /٦ ، والمغني لابن فلاح ١١٦/١ .

(٣) ينظر: المغني لابن فلاح ١١٥/١ .

(٤) ينظر: المغني لابن فلاح ١١٦/١ .

(٥) ينظر: التبيين /١٣٢ ح (٣) .

(٦) ينظر رأي الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه ٤٨/١ ، ورسالة الملائكة

١٣١/ ، والتبيين/١٣٢ ح (٣) .

سموت أسمو ، أي: علوت " (١).

الثالث: أن الأزهرى (٢) حكى عن الزجاج أنه قال : اسم مشتق من السمو وهو الرفعة ، والأصل فيه سمو بالواو ، وجمعه أسماء ، وقال : من قال إن اسماً مأخوذ من وسمت فهو غلط.

وعلق محقق التبيين على كلام الزجاج قائلاً : " ومعنى قول الزجاج هذا أن هناك من يقول : إن اسم مشتق من الوسم ، وربما كان القائل من معاصري أبي إسحاق من الكوفيين ، مثل أبي بكر بن الأنباري ، وغيره " (٣) .

وأقول : إن المحقق بنى كلامه على الاحتمال ؛ لأمر :

الأول : أن هذا القول حكاة البغوي عن ثعلب ، وهو ثقة ، فلا ينبغي أن نطعن في هذا النقل طالما لم يوجد ما يعارضه من كلام صاحبه .

الثاني : أن ما نقل عن ثعلب مؤيد بما حكاه أبو البركات الأنباري عنه حيث قال : " قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : الاسم سمة توضع

(١) ينظر قول الزجاجي في : اشتقاق أسماء الله / ٢٥٥ ، والتبيين / ١٣٢ ح (٣)

.(

(٢) ينظر كلام الأزهرى في : تهذيب اللغة (باب السين والميم - سما)

٧٩/١٣ ، والتبيين / ١٣٢ - ١٣٣ ح (٣) .

(٣) ينظر: التبيين / ١٣٢ - ١٣٣ ح (٣) .

على الشيء يعرف بها " (١).

الثالث: أن قول الزجاج بأنه أول من تحدث عن اشتقاق الاسم – وهو ما احتج به صاحبنا – مردود ؛ لأن المبرد تحدث عن ذلك قبله (٢) .

الرابع: قول الزجاجي : " وقد حكى أن بعضهم يذهب إلى أن أصله من وسمت كأنه جعل سمة للمسمى " (٣) .

وهذا مما يقوي عندي أن قوله : " ولا أعلم عن الكوفيين خلافاً محصلاً مستنداً إلى من يوثق به " إنما يعني به أنه لم يطلع على هذا القول بنفسه للكوفيين ، وهذا لا ينفي أن أحداً منهم قال به ، لكن لم يطلع الزجاجي على كلامه .

هذا هو خلاف العلماء في أصل كلمة (اسم) والمحذوف منها ، ومما يكسب رأي الكوفيين وجاهته احتجاجهم بأن مذهبهم في توجيه أصل الكلمة يجعل فيها إعلالين ، أما رأي البصريين فيجعل فيها ثلاثة إعلالات (٤) ، لكن يدعم رأي البصريين غير أمر :

الأول : أنه مدعوم بالاستعمال اللغوي ومقاييس العربية بخلاف قول الكوفيين .

(١) ينظر: الإنصاف / ٦ .

(٢) ينظر: الصاحبى / ٥٣ .

(٣) ينظر: اشتقاق أسماء الله للزجاجي / ٢٥٥ .

(٤) ينظر: المغني لابن فلاح ١/ ١١٤ - ١١٥ .

الثاني : قوة أدلته وسلامتها من الاعتراض إلا في أمر واحد تم الإجابة عليه بالحجة الناصعة بخلاف أدلة الكوفيين فقد تم إبطالها بالحجة والبرهان القاطع .

الثالث : كثرة القائلين به ، وتصحيح غير واحد من المحققين النحاة أمثال ابن يعيش ، وابن خروف ، وابن الحاجب ، وغيرهم .

المطلب الحادي عشر

أصل (الذي)

قال ابن جنى: " وكذلك [يعني في الزيادة] الألف واللام في (الذي)" (١).

ويتضح من هذا أنه ذهب إلى أن الألف واللام في (الذي) زائدتان ، فأصله (لذي) على وزن (فعل) بكسر العين. ولم يكن ابن جنى أول من قال بهذا ، بل هو مسبق بسيبويه (٢) ، والزجاج (٣) ، وابن السراج (٤).

وتبعهم في هذا الجوهري (٥) ، وآخرون (٦).

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمرين :

أحدهما: أن هذا له نظير من كلام العرب نحو : (شج) و(عم) ، وهذا

(١) ينظر : تفسير الأرجوزة / ٢١٢.

(٢) ينظر : الكتاب ٢٨١/٣ .

(٣) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف / ١١٠ .

(٤) ينظر : الأصول ٢٦٣/٢ .

(٥) منهم الجوهري في الصحاح (باب الواو فصل الياء) .

(٦) منهم مكي في مشكل إعراب القرآن ٧١/١ ، وابن الشجري في أماليه

٥٣/٣ ، وابن مالك في شرح التسهيل ١٩١/١ ، وأبو حيان في التذليل ١٩/٣ .

أقل ما تبني عليه الأسماء. ولا يتعارض هذا مع الأسماء التي أوغلت في الشبه بالحروف والتي تقع على أقل من ذلك ، فإن هذا خلاف الأصل ، فاللام لا تزداد إلا في كلمات يسيرة لوجود الدليل على زيادتها نحو : (زيد) ، و(عبد) ، و(أولئك) لقيام الدليل على ذلك ، كقولك في معناها : (زيد) ، و(عبد) ، و(أولئك)(١).

والآخر : أن اللام والياء يذكران في التصغير، ومعروف أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، فقد قالوا في تصغير (الذئب) : (الذئب) (٢).

وذهب الكوفيون (٣) - عدا الفراء - إلى أن الاسم هو الذال وحدها، ثم زيدت لام متحركة ؛ لئلا يجمع بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة، ثم حركت الذال بالكسر، وأشبعت الكسرة ، فتولدت الياء (٤).

واحتجوا بسقوط الياء في التثنية، نحو قولنا : اللذان والذئبان، وسقوطها في الشعر مع تسكين الذال (٥) ، قال الشاعر:

(١) ينظر : الإنصاف ٦٧٣/٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٦٧٣/٢ ، والأصول ٢٦٣/٢ ، وشرح المفصل ١٤٠/٣ .

(٣) ينظر : شرح اللمع للواسطي / ٢٣١ ، والإنصاف ٦٦٩/٢ ، واللباب ١١٤/٣ .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٢٥١/٣ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٦٧٠/٢ - ٦٧٢ ، وشرح المفصل ١٣٩/٣ - ١٤٠ .

مَظَلَّتْ فِي شَرِّ مِنَ اللَّذِّ كَيْدًا كَالَّذِ تَزْبِي زُبِيَّةً فَاصْطِيدًا (١).

وضَعَّف هذا بأمر:

الأول : أنه لا يوجد في كلام العرب اسم ظاهر على حرف واحد ، ولو كان على حرف واحد لما جاز تصغيره (٢).

الثاني : أن هذه التثنية ليست تثنية حقيقية ، وإنما هذه الصيغة مرتجلة للتثنية ، ولم يجر تثنيتهما كقولهم في (زيد) : زيدان ، وفي (عمرو) : عمران ؛ لأن التثنية ترد الاسم المعرفة إلى التنكير، والأسماء الموصولة لا يجوز تنكيرها (٣).

الثالث : أن حذفها في الشعر وتسكين الذال لغة ، ولو جاز الاستدلال بهذه اللغة على أن الأصل فيها السكون لجاز أن يستدل باللغات الأخرى على أن الأصل فيها الحركة ، فقد ورد فيها أربع لغات :

(١) من الرجز ، ولم أفف على قائله ، وهو من شواهد إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٦٥ ، وإعراب ثلاثين سورة / ١٤٩ ، وأمالي ابن الشجري ٣ / ٥٣ ، والارتشاف ٥ / ٢٤١٢ ، والخزانة ٦ / ٣ برواية : (فكننت والأمر الذي قد كيدا). اللغة : (تزبي) : استتر ، و(الزبية) : حفرة يتزبي فيها الرجل للصيد .

(٢) ينظر: الأصول ٢ / ٢٦٣ ، وشرح اللمع للواسطي / ٢٣١ ، واللباب ٢ / ١١٤ .

(٣) ينظر: الإنصاف ٢ / ٦٧٤ ، والتذليل ٣ / ٢٠ .

الأولى : (الذِيّ) بياء ساكنة، وهي أفصح هذه اللغات .

الثانية : (الذِيّ) بياء مشددة .

الثالثة : (الذِيّ) بكسر الذال من غير ياء .

الرابعة : (الذِيّ) بسكون الذال ، وهذه اللغة أقل اللغات، فأولى ألا تعتبر لقلتها (١) .

وذكر ابن يعيش أن الياء حذفت في الشعر لضرب من التخفيف ؛ لحذفها لها في قوله تعالى : " **مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ** " (٢) في قراءة كثير من القراء(٣).

وذكر العكبري (٤)، وأبو حيان (٥) أن حذفها في الشعر وتسكين الذال شاذ لا يدل على زيادتها ؛ لأنه قد حذف في الشعر كثير من الأصول .

(١) ينظر : الإنصاف ٢/٦٧٥ - ٦٧٧ .

(٢) الكهف /١٧ .

(٣) وقف عليها أهل المدينة وأبو عمرو بغير ياء ، ووصلها ابن كثير وأهل الكوفة (عاصم وحمزة والكسائي) ، وأهل الشام (ابن عامر وتلاميذه) بغير ياء، ووقفوا بغير ياء . يراجع : السبعة في القراءات / ٣٨٦ ، والتبصرة في القراءات السبع/٥٧١ ، والمكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحري/٢٢٣ .

(٤) ينظر : اللباب ٢/١١٥ .

(٥) ينظر : التذييل ٣/٢٠ .

وذهب الفراء (١) إلى أن أصل (الذي) هو (ذا) المشار به إلى الحاضر ، أرادوا نقله من الحضرة إلى الغيبة ، فأدخلوا عليه الألف واللام للتعريف ، وحطّوا ألفه إلى الياء للفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب.

وقد نص ابن الشجري على أن هذا من دعاوى الكوفيين ، وأفسده بثلاثة أوجه :

الأول : أنه لا داعي لتعريف (ذا) بالألف واللام ؛ لأنها معرفة قبل دخول الألف واللام .

الثاني : أنه لا وجه للقول بأن (الذي) يشار بها إلى الغائب ؛ لأن معنى الإشارة إلى الغائب ليس موجوداً فيها كوجوده في (ذلك) ، و(تلك) ، و(ذاتك) ، و(أولئك) .

الثالث : أن كلامه يعتريه النقصان ؛ لأنه لم يستوف كل ما حدث في الكلمة من تغيير ، فإنه – وإن بيّن وجه دخول الألف واللام وهو التعريف – لم يبين وجه اللام المدغمة فيها لام التعريف (٢). ونظراً لما ذكره الفراء من تقديرات ثبت فسادها وصف كلامه بالتعسف والاضمحلال (٣).

وذهب السهيلي إلى أن أصلها (ذو) بمعنى صاحب ، ثم إن أكثر

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٢/٣ ، والتذييل ٢٠/٣ ، والارتشاف

١٠٠٢/٢ . و لم أقف عليه في كتابه معاني القرآن .

(٢) أمالي ابن الشجري ٥٢/٣-٥٣ .

(٣) ينظر : التذييل ٢٠/٣ ، والهمع ٣٢٠/١ .

العرب لما رأوه اسماً وصف به المعرفة أرادوا تعريفه ليتفق الوصف والموصوف في التعريف ، فأدخلوا الألف واللام عليه ، ثم ضاعفوا اللام كيلا يُذهب لفظها الإدغام ، ويذهب ألف الوصل في الدرج ، فلا يظهر التعريف ، فجاء منه هذا اللفظ (الذو) ، فلما رأوا الاسم قد انفصل عن الإضافة حيث صار معرفة قلبوا الواو منه ياء ؛ إذ ليس في كلامهم واو متطرفة مضموم ما قبلها إلا وتقلب ياء ، كقولهم : (دلو، وأدل) ، فلما انقلبت الواو ياء والضمة كسرة صار اللفظ الذي (١) . وقد وصف كلامه بالتعسف والاضمحلال(٢) كما وصف كلام الفراء قبله .

والذي أميل إليه أن هذه صيغة مرتجلة ، وقوى هذا قول الرضي بعد ذكره رأى البصريين ورأى الكوفيين : " وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب " (٣) .

ومما يؤيد غموض آرائهم في هذه المسألة أنهم لم يكادوا يتعرضون لبقية الأسماء الموصولة (٤) ، ناهيك عن التكلف الظاهر في كلام كل من الفراء والسهيلي .

(١) ينظر : النتائج / ١٧٨ .

(٢) ينظر : التنزيل ٢٠/٣ ، والهمع ٣٢٠/١ .

(٣) ينظر : شرح الكافية ٢٥١/٣ .

(٤) ينظر : مدرسة الكوفة / ١٩٩ .

المبحث الثاني : التراكيب

المطلب الأول

تذكير العدد وتأنيثه حملاً على المعنى في المعدود

قال ابن جني : " قال عمر بن أبي ربيعة :

وكان مجنّي دون من كنت أتّي ثلاثُ شُخوصٍ كاعبانٍ ومُعصرٍ (١)

يقول : سترني عن الأعداء ثلاثُ جوارٍ ، ولذلك قال: ثلاث ؛ لأنه ذهب بالشخوص إلى الجوارى ، فأنت لذلك ، كما قال الآخر :

ثلاثة أنفسي وثلاثُ ذودٍ لقد جارَ الزمانُ على عيالي (٢)

فذكر النفس ؛ لأنه ذهب بها مذهب الإنسان، وإن كانت النفس مؤنثة بدلالة قوله تعالى: "يا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ" (٣) (٤).

ويبدو من النص أن ابن جني يجوز تأنيث العدد وتذكيره بالحمل

(١) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه / ١٢٧ برواية (فكان) موضع (وكان) . وجاء برواية (فكان نصيري) موضع (وكان مجني) في الكتاب ٥٦٦/٣ ، والعدد في اللغة / ٥٢ . وجاء بلانسبة في الجمل المنسوب إلى الخليل / ٢٨٨ ، والأصول / ٤٧٦/٣ .

(٢) البيت من الوافر للحطيئة في ديوانه / ١٣٠ برواية (ونحن ثلاثة) موضع (ثلاثة أنفس) ، وهو من شواهد الكتاب ٥٦٥/٣ ، والخصائص / ٤١٤/٢ ، والعدد في اللغة / ٤٧ ، والإنصاف / ٧٧١/٢ ، و الخزانة / ٣٦٨/٧ .

(٣) الفجر / ٢٧ .

(٤) ينظر : تفسير الأرجوزة / ٤٩ - ٥٢ .

التفسيرات النحوية والصرفية في تفسير أرجوزة أبي نواس

على المعنى في المَعْدُود ، وهذا ديدنه في الخصائص ، لكنه جعل تذكير المؤنث واسعاً جداً ، معللاً ذلك بأنه ردُّ فرع إلى أصل ، بخلاف تأنيث المذكر ، فجعله أذهب في التناكر والإغراب ، قال في معرض حديثه عن الحمل على المعنى: "اعلم أن هذا الشرح غورٌ من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً ، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث ... ، فمن تذكير المؤنث ... قول الحطيئة :

ثلاثة أنفسٍ وثلاثُ ذودٍ لقد جارَ الزمانُ على عيالي

ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكر ... ، وتذكير المؤنث واسع جداً ؛ لأنه رد فرع إلى أصل ، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب ... ، وعليه قول عمر :

وكان مجنبي دون من كنت أتقي ثلاثُ شخوصٍ: كأعبانٍ ومُعصرٍ

أنث الشخص ؛ لأنه أراد به المرأة.

وقال الآخر :

وإنَّ كلاباً هذه عشرُ أبطنٍ وأنتِ برىءٌ من قبائلها العشرِ (١)

ذهب بالبطن إلى القبيلة ، وأبان ذلك بقوله : من قبائلها" (٢).

ولم يكن ابن جني أول من قال ذلك ، ولا أول من استشهد بهذه

(١) البيت من الطويل لرجل من كلاب في الكتاب ٥٦٥/٣ . وجاء بلا نسبة في الجمل المنسوب إلى الخليل /٢٨٨ ، والمقتضب ١٤٨/٢ ، والأصول ٤٧٧/٣ ، والخصائص ٤١٩/٢ ، والعدد في اللغة /٥٢ .
(٢) ينظر : الخصائص ٤١٣/٢ - ٤١٩ .

الشواهد ، بل هو مسبوق في هذا بالخليل (١) ، ويونس (٢) ، وقد زاد
يونس على شواهد قول القتال الكلابي :

قَبَائِلُنَا سَبَعٌ وَأَنْتُمْ ثَلَاثَةٌ وَللسَّبْعُ خَيْرٌ مِنْ ثَلَاثٍ وَأَكْثَرُ (٣).

وهو مسبوق في هذا - أيضاً - بالمبرد حيث يقول : "وقوله [يعني
عمر بن أبي ربيعة]: (ثلاث شخوص) والوجه (ثلاثة أشخاص) ، ولكنه
لما قصد إلى النساء أنت على المعنى، وأبان لما أراد بقوله: (كاعبان
ومعصر) ، ومثله قول الشاعر:

فإن كلاباً هذا عشرُ أبطنٍ ... وأنت بريء من قبائلها العشرِ

فقال: (عشرُ أبطنٍ)، لأن البطن قبيلة، وأبان ذلك في قوله: من قبائلها
العشر" (٤).

وقال : " وتقول : (عندي ثلاثة أنفس) ، وإن شئت قلت : (ثلاث
أنفس)، أما التذكير فإذا عنيت بالأنفس المذكر ، وعلى هذا تقول :

(١) ينظر : الجمل المنسوب إليه / ٢٨٨.

(٢) ينظر : الكتاب ٥٦٥/٣ - ٥٦٦ . وينظر قول يونس في المحكم (مقلوبه

ن ف س) ٥٢٥/٨ ، واللسان (نفس)، والخزانة ٣٦٨/٧.

(٣) البيت من الطويل للقتال الكلابي في الكتاب ٥٦٥/٣ ، والإنصاف

٧٧٢/٢ . وعزي إلى الكلابي في العدد في اللغة / ٥٢. وجاء بلا نسبة برواية

(أزكى من ثلاث وأطيب) في جامع البيان ٢٢٤/١٥ ، الجواهر الحسان

١٦١/٦ ، وأضواء البيان ٢٢٧/٣.

(٤) ينظر : الكامل ١٨٥/٢ - ١٨٦ ، الخزانة ٣٦٩/٧.

(عندي نفس واحد) ، وإن أردت لفظها قلت : (عندي ثلاث أنفس) ؛
لأنها على اللفظ تصغر (نَفْسَةً) ، وعلى هذا قوله عز وجل: **”يَا أَيُّهَا
النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ“**(١).

وذهب إليه ابن السكيت(٢)، والسكري(٣) في معرض حديثهما
عن قول عمر بن أبي ربيعة ، فذكر السكري أنه كان يجب أن يقول :
ثلاثة ؛ لأن الشخوص مذكرة ، ولكنه ذهب إلى أعيان النساء ؛ لأنهن
مؤنثات وإن كان سبب اللفظ مذكراً. وذكر ابن السكيت أنه أنث
الشخوص ؛ لأنها شخوص إناث ، ولو قيل : ثلاثة شخوص لكان
أجود؛ لأن الشخص ذكّر ، وإن كان لأنثى .

وعقد ابن فارس(٤) لذلك باباً سماه (باب الحمل) ، مستشهداً
بشواهد السابقين ، وجعله مما يتسع جداً .

وجعله الثعالبي(٥) من سنن العرب ، وكان مما استشهد به –
غير ما سبق – قول الشاعر:

(١) ينظر : المقتضب ١٨٦/٢ – ١٨٧ .

(٢) حكي عنه أنه قال ذلك في كتابه المذكر والمؤنث . ينظر : الخزانة
٣٨٠/٧ .

(٣) حكي عنه أنه قال ذلك في كتابه شرح أشعار اللصوص . ينظر : الخزانة
٣٦٩/٧ .

(٤) ينظر : الصاحبى /١٩٥ .

(٥) ينظر : فقه اللغة /٢٣٠ .

ما عندنا إلا ثلاثة أنفسٍ مثلُ النجومِ ثلاثٌ في الحنْدِسِ (١).

وجوزه أبو البركات الأنباري (٢)، ونص على أن الحمل على المعنى أكثر في كلامهم من أن يحصى.

وجوزه ابن عصفور في ضرائر الشعر (٣) ، مبيِّناً أن تذكير المؤنث أحسن من تأنيث المذكر ؛ لأن التذكير أصل التأنيث ، فإذا ذكَّرت المؤنث ألحقته بأصله ، وإذا أنثت المذكر أخرجته عن أصله.

وصرح ابن مالك (٤) بأن المذكر والمؤنث ربما يؤول كل منهما بالآخر ، فيؤتى بالعدد على حسب التأويل.

ونص الأشموني على أن اعتبار التأنيث في واحد المعدود إن كان اسماً فبلفظه ، فتقول: (ثلاثة أشخُص) قاصد نسوة، و(ثلاث أعين) قاصد رجال ؛ لأن لفظ شخُص مذكر ولفظ (عين) مؤنث، هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى أو يكثر فيه قصد المعنى، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى، فالأول كقوله:

ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَأَعْبَانٍ وَمُعَصْرُ.

(١) البيت من الكامل لم أقف عليه — رغم طول البحث — إلا في كتاب فقه اللغة / ٢٣٠.

اللغة : (الحنْدِس) : الظلمة.

(٢) ينظر : الإنصاف ٢/ ٧٦٩ — ٧٧٧.

(٣) ينظر : ضرائر الشعر / ٢١١ — ٢١٧.

(٤) ينظر : التسهيل / ١١٧ ، وأضواء البيان / ١٠٠/١.

وإن كلاباً هذه عشر أبطنٍ وأنت برىء من قبائلها العشرِ.

..... ، والثاني : كقوله :

ثلاثة أنفسٍ وثلاثُ ذودٍ

فإن النفس كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان (١).
وذكر السيوطي (٢) أن العبرة في التذكير والتأنيث باللفظ غالباً لا بالمعنى ، وقد يعتبر في ذلك المعنى بقلة.
ونص الشنقيطي (٣) على أن اللفظ إذا كان مذكراً ومعناه مؤنثاً لا تلزم التاء في عدده ، بل تجوز فيه مراعاة المعنى فيجرد العدد من التاء ، وكذلك العكس.

ونخلص من هذا أن تذكير العدد وتأنيثه حملاً على المعنى ورد في كلام العرب – وإن كان قليلاً – وله نظائر كثيرة في غير هذا الباب ، وقال به جمع من النحويين ، فالأولى تجويزه ؛ لما فيه من اتساع اللغة وكثرة تراكيبها ، واللغة إنما بنيت على الاتساع.

(١) ينظر : شرح الأشموني ١٨/٤ – ٩٠.

(٢) ينظر : الهمع ٢٥٤/٣ ، ٣٣١.

(٣) ينظر : أضواء البيان ٩٩/١.

المطلب الآخر

تعريف العدد المركب بالألف واللام

قال ابن جنى : " ونظير هذا ما حكاه أيضاً الفارسي عن أبي الحسن الأخفش من قولهم : (أخذت الخمسة العشر درهماً) ، فالألف واللام في العشر لا تكون إلا زيادة ؛ لأن (خمسـة عشر) كله اسم واحد وقد تعرف بالألف واللام التي في أوله ، ومحال أن يتعرف من أوله ووسطه ؛ لأن الاسم لا يتعرف من موضعين كما ترى" (١).

ويبدو من النص أن ابن جنى يرى أن العدد المركب يعرف بإدخال الألف واللام على صدره ، ومنع تعريف العجز والصدر معاً ، معللاً ذلك بأن الاسم لا يتعرف من موضعين.

وقد ذهب إلى هذا في اللع (٢) ، مانعاً دخول الألف واللام على التمييز ، فلا يجوز (الخمسـة عشر الدينار) ، ولا نحو ذلك ؛ لأن المميز لا يكون إلا نكرة .

وذكر في سر الصناعة (٣) أن اللام إذا دخلت على الصدر والعجز لا يجوز القول بأنها في العجز للتعريف ، وإنما هي زائدة ، إلا أنها

(١) ينظر : تفسير الأرجوزة / ٢١١ .

(٢) ينظر : اللع / ١٦٦ .

(٣) ينظر : سر الصناعة / ٣٦٥ .

ليست لازمة لزومها في (الآن) ، و(الذي) ، ونحو ذلك.

وهو مسبوق في هذا بالبصريين – غير الأخفش (١) – وعلى رأسهم سيبويه (٢) ، والمبرد(٣).

وهو قول الزجاجي(٤) ، والفارسي(٥) ، والواسطي(٦) ، والجرجاني(٧)، وآخرون(٨).

وعلل هؤلاء لمنع تعريف عجز المركب بأن الاسمين قد جعلتا كاسم واحد ، وبأن الاسم لا يُعرَّف من وسطه ، وعللوا – أيضاً – لمنع إدخال الألف واللام عليهما جميعاً بأنه هذا يؤدي إلى أن يصير في اسم واحد

(١) ينظر : الإنصاف ١/ ٣١٢ ، وتوجيه اللمع/٤٤٤ ، وائتلاف النصره/٤٤٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٢٠٦ – ٢٠٧ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢/١٧٤ .

(٤) ينظر : الجمل /١٣٠ ، واللامات /٥٥ .

(٥) ينظر : الإيضاح /١٨٤ .

(٦) ينظر : شرح اللمع /٢١٤ .

(٧) ينظر: المقتصد ٢/٧٣٩ .

(٨) منهم الباقولي في شرح اللمع ٢/٧١٩ ، وابن خروف في شرح

للجمل ٢/٦٣٧ ، والعكبري في اللباب ١/٣٢٧ ، والتبيين /٤٣٥ ، وابن

يعيش في شرح المفصل ٦/٣٣ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٢/٣٨٥ ،

وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٧٦ – ١٦٧٧ ، والرضي في شرح الكافية ٤/٢٦٤ .

تعريفان (١).

ومن تعريف الصدر قوله ﷺ: " **إِنْ كُنْتَ صَائِمًا فَصِمِ الثَّلَاثَ عَشْرَةَ ، وَالْأَرْبَعَ عَشْرَةَ ، وَالْخَمْسَ عَشْرَةَ** " (٢). أى : صم يوم الثلاثاء الثالث عشر ليلة ، ويوم الأربعاء عشرة ليلة ، ويوم الخميس عشرة ليلة ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ، ولولا ذلك لقال : صم الثلاثة عشر ، والأربعة عشر ، والخمسة عشر ؛ لأن المصوم فيه اليوم لا الليلة (٣) .

وذهب الكوفيون (٤) – وعلى رأسهم الكسائي (٥) ، والفراء (٦) (٦) – ، والأخفش (١) إلى أنه يجوز تعريف العدد المركب بإدخال

-
- (١) ينظر : المقتضب ١٧٤/٢ ، والبيان فى شرح اللمع / ٥٤٧ – ٥٤٨ ، والإنصاف ١ / ٣١٥ .
- (٢) الحديث من رواية عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – ، وقد أخرجه أحمد في المسند ٣١/١ ح (٢١٠) م/١٥٠ ح (٢١٦٦٠ ، ٢١٦٦١) .
- (٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٠٩ .
- (٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣١٢/٢ ، والإنصاف ٣١٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٢/٢ – ١٣٣ .
- (٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣١٢/٢ .
- (٦) ينظر : معانيه ٣٣/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣١٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٦٧٦/٣ .

الألف واللام على الصدر ، أو على الصدر والعجز معاً ، فنقول :
(الخمسـة عشر درهماً) ، و (الخمسـة العشر درهماً) ؛ لتوهمهم انفصال
ذا من ذا فى حال.

واحتج لتعريف الصدر والعجز معاً بأمر :
الأول : أن الأخفش حكى عن العرب قولهم : (أخذت الخمسة العشر

درهماً) (٢) ، وحكى أبو زيد قولهم : (الأحد العشر الدرهم) بإدخال
الألف واللام على الأول والثانى وعلى التمييز (٣) ، وإذا صح ذلك النقل
وجب المصير إليه (٤).

الثانى : أن الألف واللام قد جاءت زائدة فى مواضع كثيرة ، نحو :
(الحارث) و(العباس) ، و(عشر) اسم نكرة فيجوز دخول الألف واللام
عليها كسائر الأسماء (٥).

الثالث : أنهما فى الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما ، ولذلك يجب
بناؤهما ، ولو صرحت بالعطف لم يكن بدُّ من تعريفهما ، فكذا إذا كان

(١) ينظر : الأصول ٣١٢/٢ ، وشرح اللمع للباقولي ٧٢٠/٢ ، وشرح اللمع
للواسطى / ٢١٤ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٣١٣/١ ، والمساعد ٩١/٢ .

(٣) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٣٣/٢ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٣١٣/١ .

(٥) ينظر : التبيين / ٤٣٥-٤٣٤ .

مُضْمَنًا معنى العطف (١).

ووسم المبرد هذا بأنه خطأ فاحش (٢) ، وضعفه ابن مالك (٣).
وعلة ذلك أن من قال بجواز تعريف الصدر والعجز معاً قد اعتل لما
ذهب إليه بالرواية ، وليس له فى القياس نصيب ، والرواية عن العرب
الفصحاء خلافه ، فرواية برواية ، ولأن الثانى قد صار فى درج الكلام
الأول ، فهذا أقبح وأشنع (٤).

والذي أميل إليه هو القول بأن تعريف العدد المركب يكون بإدخال
الألف واللام على الصدر دون العجز ؛ لأن التعريف لا يكون فى وسط
الكلمة ، وأما ما حكى عن العرب فى تعريفهما يقتصر فيه على
المسموع ؛ لقلته وضعفه ، وأن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه.

(١) ينظر : شرح المفصل ٣٣/٦ .

(٢) ينظر : المقتضب ١٧٤/٢ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٦٧٧/٣ .

(٤) ينظر : المقتضب ١٧٤/٢ .

المبحث الثالث : الإعراب والعامل

المطلب الأول

الإعمال والإهمال في واو (رُبَّ)

قال ابن جني : " قال [يعني أبا نواس] يمدح الفضل بن الربيع :

وَبَدَّةٌ فِيهَا زَوْرٌ صَعْرَاءُ تُخْطَى فِي صَعْرٍ (١)

قوله : (وبددة) قيل في هذه الواو قولان : أحدهما أنها للعطف ، والآخر أنها عوض من (رُبَّ) . فكأنهم هربوا من أن يجعلوها عاطفة ؛ لأنها في أول القصيدة ، وأول الكلام لا يعطف . ولا يمتنع العطف على ما تقدم من الحديث والقصص ، فكأنه كان في حديث ثم قال : (وبددة) ، فكأنه وكل الكلام إلى الدلالة في الحال" (٢).

ويبدو من النص أن ابن جني حكى أن للنحويين في قوله : (وبددة) مذهبين :

المذهب الأول: أن الواو عاطفة. وهذا غير ممتنع عند ابن جني ؛ حيث جوز العطف ما تقدم من الحديث والقصص .
والمذهب الآخر : أن الواو عوض من (رب).

والقول بأن الواو عوض من (رب) يوحي بأن الجر بها ، وهذا

(١) من الرجز لأبي نواس في ديوانه /٧٧. اللغة : (زور) : ميل ، (صعراء) : من الصعر وهو الميل ، وأصله ميل العنق أو الوجه إلى أحد الجانبين .
(٢) ينظر : تفسير الأرجوزة /١٠.

مذهب الكوفيين (١) ، والمبرد (٢) ، وابن الحاجب (٣) ، والرضي (٤) .

واحتج هؤلاء لذلك بأن هذه الواو بمعنى (رب) ونائبة عنها ، ولما كانت رب تعمل الجر، فكذلك الواو ؛ لنيابتها عنها كنيابة (واو) القسم عن الباء في المعنى والعمل ، فكذلك هاهنا (٥).

وأجيب عن هذا بأن الجر بـ (رب) محذوفة بعد (الفاء) و (بل) قد ثبت ، ولم يقل أحد بأنهما العاملان ، وكذلك روي الجر بـ (رب) محذوفة دون شيء قبلها في قول الشاعر :

مَثَلِكِ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْمَا إِذَا طَارَ طَائِرُ (٦)

فَعَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْجَرَ بَعْدَ الْوَاوِ إِنَّمَا هُوَ بـ (رب) ، كما كان بها بعد

(١) ينظر: ائتلاف النصره / ١٤٥ .

(٢) ينظر: المقتضب ٢ / ٣١٩ ، ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٦١ ، وشرح المقدمة الكافية ٣ / ٩٥٢ - ٩٥٣ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ٦ / ٤٧ - ٤٨ .

(٥) ينظر: المقتضب ٢ / ٣٤٦ - ٣٤٧ ، و ائتلاف النصره / ١٤٥ .

(٦) البيت من الطويل . وقد جاء بلا نسبة في الكتاب ٢ / ١٦٤ ، والمحكم (مقلوبة هـ ب ر) ٤ / ٣١٠ ، واللسان ، والتاج (رهب) ، وهو في الجميع برواية (مثلة رهبى قد) موضع (مثلة أو خير) ، و (مرّ) موضع (طار) . اللغة: (رذية): مؤنث (رذي) ، وهي المهزولة التي لا تستطيع براحًا .

(الفاء) و (بل) ، وعند التجرد منهما ومن الواو (١).

وذهب البصريون (٢) - ومنهم سيبويه (٣) - إلى أن الجر —
(رب) المقدرة بعد الواو.

و هذا حذوهم ابن جنى (٤) ، وابن القواس (٥) ، وابن مالك (٦) ،
مالك (٦) ، وابن أبي الربيع (٧) ، والمرادي (٨)
واحتج هؤلاء لمذهبهم بأمرين :

أحدهما : أن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئاً ؛ إذ
الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، وحروف العطف غير مختصة ،
فوجب أن لا تكون عاملة ، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون العمل —
ها هنا — لـ (رب) المقدرة (٩).

والآخر : أن الفاء و (بل) تنويان عن (رب) ، كقول الشاعر :

(١) ينظر: الإنصاف ١/٣٧٩ - ٣٨٠ ، و رصف المباني / ١٩٢ .

(٢) ينظر: الإنصاف ١/٣٧٦ .

(٣) ينظر: الكتاب ١/٢٦٣ .

(٤) ينظر: سر الصناعة ٢/٦٣٨ .

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ١/٤١٠ .

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣/١٨٧ .

(٧) ينظر: البسيط ٢/٨٦٩ - ٨٧١ .

(٨) ينظر: الجنى الداني / ١٥٤ - ١٥٥ .

(٩) الإنصاف ١/٣٧٧ ، وشرح التسهيل ٣/١٨٩ ، والكناش / ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

فمثلك حُبلى قد طرقتُ ومرضعٌ فألهيئها عن ذي تمانمٍ مَحُولٍ (١).

وقول الآخر :

بل جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظَهَرَ الحَجَفَتُ (٢).

ولم يقل أحد بأنهما للجر ، فكذلك الواو (٣).

والذي أراه أولى بالقبول أن الواو حرف عطف ، وما بعدها

مجرور بـ (رب) المقدرة بعدها وليس بالواو ؛ لأمر :

الأول : أن أحداً من النحويين لم يقل بأن الجر بـ (الفاء) و (بل)

المضمرة (رب) بعدهما ، وإنما الجر بـ (رب) ، فكذلك الواو ؛ لأنها

مثلهما .

الثاني : اختيار جُلّ النحويين لهذا المذهب وتصحيحهم إياه .

الثالث : قوة أدلة القائلين بذلك بخلاف المذهب الآخر.

وهذا أولى من القول بأنها عاطفة على ما سبق من الحديث والقصص.

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه/٣٠، والكتاب ٢ / ١٦٣ برواية:

برواية:

ومثلكِ بخرًا قد طرقتُ وتيبًا فألهيئها عن ذي تمانمٍ مَغِيلٍ.

واللسان (رضع) برواية (مغيل) ، والتاج (رضع) .

(٢) البيت من الرجز لسؤر الذئب في اللسان (حفف) . وجاء بلا نسبة في

الخصائص ٣٠٥/١ ، وسر الصناعة ٦٣٧/٢ ، والمحتسب ٩٢/٢ ، ووصف

المباني / ١٥٦ . اللغة : (جوز) : وسط ، (تيهاء) : من قولهم : أرض تيهاء ، أي:

يتيئه فيها الإنسان . والحجفت : ترس يتخذ من جلود الإبل .

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٤٧٩/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك

. ١٨٩/٣

المطلب الثاني

الوقف على المنصوب المنون بلا ألف

قال ابن جني : "

شَهْرِي رَبِيعٍ وَصَفْرٍ حَتَّى إِذَا الْفَحْلُ جَفَرَ (١)

نصب (شَهْرِي رَبِيعٍ) على الظرف ، و(صَفْرٍ) - أيضاً - في موضع نصب ، وكان سبيله أن يظهر الإعراب في (صفر) ؛ لأنه منصرف في موضع نصب ، فيقول : (صفرًا) ، كما تقول: (ضربت زيدًا) إلا أنه احتاج إلى إصلاح القافية فلم يطلق، وهذه لغة لبعض لعرب. قال الأعرشي أنشدناه أبو علي :

إلى المرءِ قيسٍ أطيلُ السرى وأخذُ من كلِّ حيٍّ عَصْمُ (٢)

ولم يقل: (عصمًا) لما كانت القافية مقيدة.

وقال: جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَ (٣)

(١) البيت من الرجز لأبي نواس في ديوانه /٧٨. اللغة : (الفحل جفر): انقطع

عن الضراب.

(٢) البيت من المتقارب للأعرشي في ديوانه /٣٧ ، وسر الصناعة ٤٧٧/٢ ،

والمسائل الحلبيات /٥٤ ، ومختار تذكرة أبي علي الفارسي /٣٣٥ . وجاء بلا نسبة في المسائل العسكرية /٩٩ .

(٣) عجز بيت من الرمل صدره :

ولم يقل (إبراً) ؛ لأن القافية مقيدة. وقد يجوز في القوافي ما لا يجوز في غيرها من الكلام ... ، وحكى أبو علي عن أبي عبيدة : (رأيت ربيع) ، قال: ولم يحكه سيبويه. فهذا كله مما يطول بذكره الكتاب حجة لأبي نواس في قوله:

شَهْرِي ربيعٍ وصَفْرٍ (١).

ويبدو من النص أن ابن جني جوّز وقوف أبي نواس على المنصوب لإصلاح القافية بدون ألف ، مستدلاً لذلك ببيتين من الشعر ، ومبيناً أن القوافي يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها ، وأن ما فعله أبو نواس وغيره لغة لبعض العرب لم يحكها سيبويه ، لكن حكاها أبو عبيدة.

ونص على جواز الوقوف على المنصوب بدون ألف – أيضاً – في الخصائص ، مستدلاً بما استدل به في تفسير الأرجوزة من الشعر، مبيناً أن هذه اللغة حكاها أبو الحسن ، وأبو عبيدة ، وقطرب ، وأكثر

شَهْرُ جَنبِي كَأَنِّي مُهْدَأُ

لعدي بن زيد في ديوانه / ٥٩ ، وإصلاح المنطق / ١٥٦ . وجاء بلا نسبة في سر الصناعة ٢/٦٧٦، ٤٧٧ ، الخصائص ٢/٩٩ ، وإيضاح شواهد الإيضاح / ١٤٤ . اللغة : (القين) : الحدّاد ، و(الدف) : الجنب .
(١) ينظر : تفسير الأرجوزة / ٩١-١٠٢ .

وصرح بذلك — أيضاً — في سر الصناعة ، ذاكراً أن هذه اللغة
حكاها أبو عبيده ، و قطرب ، واستدل لذلك بأبيات من الشعر — غير
البيتين السابقين — منها قول الشاعر:

أعددت للورد إذا الورد حفز غرباً جروراً وجلدلاً خزخزاً (٢)

ولم يقل : (خزخزاً).

وقول عدي بن زيد:

تَعْرِفُ أَمْسٍ مِنْ لَيْسَ طَلَّلُ مَثَلِ الْكِتَابِ الدَّارِسِ الْأَحْوَلُ

قَدْ كُنْتَ بَحْرًا كَالْفُرَاتِ تَمِيحُ سُرُّ النَّاسِ مِنْهُ دَرْمَكًا وَحُلُّ (٣)

(١) ينظر : الخصائص ٩٩/٢.

(٢) من الرجز، لم أفق على قائله ، وهو من شواهد الجمهرة (باب ما جاء
على فعَلَل) (١١٦٧/٢ ، والتهديب (باب الخاء والزاي) (٢٩٤/٦ ، و سر
الصناعة (٤٧٧/٢ ، والمحكم (الخاء والزاي) (٥٠١/٤ ، واللسان (خزز) ،
والمزهر (١٣٢/٢ ، والتاج (خزز) . اللغة : (حفز) : حثّ ودفع ، (غرباً) :
البعير الذي يحمل عليه الماء ، و(جروراً) : الذي لا ينقاد من الجمال ، و(جلدلاً)
: العظيم، (خزخز) : الكثير العضل صلب اللحم .

(٣) البيتان من السريع لعدي بن زيد في سر الصناعة ٤٧٨/٢ ، وقد وقفت

في ديوانه / ١٥٧ على البيت الأول فقط برواية:

تَعْرِفُ أَمْسٍ مِنْ لَيْسَ الطَّلُّ مَثَلِ الْكِتَابِ الدَّارِسِ الْأَحْوَلُ

=

ولم يقل : (طللاً) ، ولا (حلاً) .

وقوله:

هَلْ تَرَى مِنْ ظُعْنٍ بَاكِرَةٍ يَتَطَلَّعْنَ مِنَ النَّجْدِ أُسْرًا (١)

ولم يقل : (أسراً) . و ذكر أن أصحاب هذه اللغة يقولون : (رأيتُ محمد)، و(كلمتُ جعفر) ، فيقفون على المنصوب المنون بغير ألف (٢).

وذكر في موضع آخر أن نحو : (رأيت فرج) الذي حكاه أبو علي عن أبي عبيدة إنما هو من باب حمل المنصوب على المرفوع ، كما حمل أزد السراة المرفوع والمجرور على المنصوب (٣) .

وقد ذكر المبرد (٤)، والقزاز (٥) ، وابن يعيش (٦) أن الشاعر قد

=

وجاء هذا البيت في الأزمنة والأمكنة / ١٨٠ برواية (المحول) موضع (الأحول). وينظر صدر البيت الأول في : منهاج البلغاء/٣١٧. اللغة (درمكاً) : الدرمة هو الدقيق الأبيض.

(١) البيت من الرمل لعدي بن زيد في ديوانه / ٦٠ ، وسر الصناعة ٤٧٨/٢.

اللغة : (ظُعْنٌ): جمع ظعونة ، وهي البعير الذي يحمل عليه ، أو جمع ظعينة وهي الهودج أو المرأة ما دامت في الهودج، و(النجد) : ما ارتفع من الأرض.

(٢) ينظر : سر الصناعة ٤٧٧/٢ — ٤٧٨ .

(٣) ينظر : سر الصناعة ٥٢٢/٢ — ٥٢٣ .

(٤) ينظر : المقتضب ٢٢٢/٤ — ٢٢٣ .

(٥) ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة/٢٢٨ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٥١/٦ .

يضطر إلى إسكان ياء المنقوص في حالة النصب ، وجعلوا منه قول الشاعر:

كفى بالنأي من أسماء كافي وليس لنأيها إذ طال شافي (١).

وذهب الفارسي في كتابيه المسائل الحلبيات (٢) ، والشعر (٣) إلى أن هذا لغة ، لكنه لم يذكر في الحلبيات من حكى هذه اللغة ، ونص في الشعر على أن هذه اللغة – وإن لم يحكها سيبويه – فقد حكاها الأخفش وغيره. وذهب في المسائل العضديات إلى أن عدم إبدال الألف من التنوين يكون للضرورة (٤).

وذهب ابن الشجري في معرض حديثه عن قول الشاعر :

فليتَ كَفَافًا كانَ خَيْرَكَ كُلُّهُ وشركَ عني ما ارتَوَى الماءَ مُرْتَوِي (٥)

إلى أن (شرك) روي بالرفع والنصب ، فمن رفعه فبالعطف على اسم

(١) البيت من الوافر لبشر بن أبي خازم في ديوانه /١٠٣ ، والمسائل

العسكريات /٨٢ ، و شرح الشافية للرضي /٧٠-٧١ ، والخزانة /٤٠١/٤ .

(٢) ينظر : المسائل الحلبيات /٥٤ .

(٣) ينظر : الشعر /١١٠-١١١ .

(٤) المسائل العضديات /١٨٦ .

(٥) البيت من الطويل ليزيد بن الحكم في إيضاح شواهد الإيضاح /١٤١ .

وجاء بلا نسبة في الإيضاح /١٢٦ ، والمسائل العسكريات /٦٤ ، وأمالي ابن

الشجري /١/٢٨٠ . اللغة : مرتوي : مقلع أو منته.

(كان) ، وكان حق (مرتوي) أن ينتصب ؛ لأنه معطوف على (كفأفا) ،
كما نقول : (كان زيد جالساً وبكر قائماً) ، تريد : (وكان بكر قائماً) ،
فكأنه قال : لبيتك أو لبيت الشأن كان خيرك كفأفاً وكان شرك مرتويًا عني
. وقد أسكن ياء (مرتوي) في موضع النصب لإقامة الوزن (١) ، وهو
من الضرورات المستحسنة ؛ لأنه رد حالة إلى حالتين ، أي: حمل حالة
النصب على حالتي الرفع والجر (٢).

وذكر القيسي في معرض حديثه عن قول الشاعر السابق أن أبا
علي يرى أن (مرتوي) في موضع نصب خبر (كان) ، واستدل لمثل ذلك
بأبيات كثيرة ، منها قول طرفة:

أَيُّهَا الْفَتِيَانُ فِي مَجْلِسِنَا جَرِدُوا مِنْهَا وَرَادًا وَشَقْرًا (٣)

مبيناً أن هذا لغة من يقولون: (رأيت فرج)، فيقفون على حرف الإعراب
ساكنًا كالمرفوع والمجرور، وذكر أن هذه اللغة لم يحكها سيبويه، لكن
حكاها الجماعة أبو عبيدة وأبو الحسن، وأكثر الكوفيين (٤).

(١) ينظر : أمالي ابن الشجري ٢٨١/١ - ٢٨٢ ، والخزانة ٥٠٤/١٠ .

(٢) ينظر : أمالي ابن الشجري ٢٠/٢ - ٢١ ، والخزانة ٥٠٤/١٠ .

(٣) البيت من الرمل لطرفة بن العبد في ديوانه/٥٢ ، وجامع البيان ٤٠٦/١ ،
، وإيضاح شواهد الإيضاح /١٤٣ ، والبحر المحيط ١٩٨/٨ ، واللباب في علوم
الكتاب ٣٦٣/١٨ . اللغة : (واردًا): الوارد هو الجواد الذي يترواح لونه بين
الكميت والأشقر .

(٤) ينظر : إيضاح شواهد الإيضاح /١٤١-١٤٤ .

ونص الرضي في معرض حديثه عن قول الشاعر:

كفى بالنأي من أسماء كافي وليس لنأيها إذ طال شافي

على أن (كافي) اسم فاعل منصوب على الحالية من النأي ، وقد حذف النصب منه إما على لغة ربيعة ؛ لأنهم يسكنون المنصوب ، وإما لضرورة الشعر(١).

وقد نص البغدادي في معرض حديثه عن قول الشاعر السابق أن هذا لغة لبعض العرب(٢). وذكر في أثناء حديثه عن قول الشاعر:

فليت كفاً كان خيرك كله وشرك كان عني ما ارتوى الماء مرتوي

أن النحويين حملوا تسكين (مرتوي) على الضرورة ، ولم يذكر أحد منهم أنه وقف على لغة ربيعة ، فإن لغتهم الوقف على المنصوب المنون بالسكون (٣).

ومن يدقق في كلام النحويين سالف الذكر يتبين له أن منهم من حمل الوقف في النصب بغير ألف على الضرورة ، كالمبرد ، والقزاز ، وابن الشجري ، وابن يعيش . ومنهم من نص تارة على أنه لغة حكيت عن العرب ، وتارة على أنه ضرورة كالفارسي. ومنهم من نص تارة

(١) ينظر : شرح الشافية ٧٠/٤.

(٢) ينظر : الخزانة ٤٠١/٤.

(٣) ينظر : الخزانة ٥٠٤/١٠.

على أنه لغة لبعض العرب يجوز أن يستخدم في الشعر لإصلاح القافية ، وتارة أخرى على أن ما جاء من ذلك في الشعر فهو لغة كابن جني . ومنهم من اكتفى بالنص على أنه لغة حكيت عن العرب كالقيسي . ومنهم من جوز أن يكون ذلك لضرورة الشعر أو لغة كالرضي .

والذي أميل إليه أن الأولى ألا يحمل ما ورد من ذلك في الشعر على الضرورة طالما ثبت بحكاية الثقات – كأبي عبيدة والأخفش وغيرهما – أنه لغة لبعض العرب ، ناهيك عن نص الرضي والبغدادي على أنه لغة ربيعة .

المطلب الثالث

حكم الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف والجار والمجرور

قال ابن جني :

"وَبَيْنَ أَحْقَاقِ الْقُتْرِ سَارٍ وَبَيْنَ لِسَمَرٍ (١)"

....، و(سارٍ) مرتفع عند الخليل وسيبويه ومن يقول بقولهما بالابتداء ،
وخبره مقدم عليه وهو (بين أحقاق القُتر) ، ونظيره : (بيننا مال
وشركة) ، وفي الظرف الذي هو (بين) ذُكِرَ عند الخليل وسيبويه مرفوع
يعود على (سارٍ) ؛ لأنه في نية التأخير ، كما تقول : (في الدار زيد) ،
وعند أبي الحسن الأخفش أن قولهم : (في الدار زيد) يرتفع (زيد) فيه
بالظرف ، ويشبه الظرف بالفعل ، ولا ضمير فيه عنده ؛ لأن هذا الظاهر
يرتفع به ، كما أنه لا ضمير في الفعل من قولك : (استقر زيد) ؛ لارتفاع
(زيد) به . فعلى قياس قول أبي الحسن ينبغي أن يكون (سارٍ) في
موضع رفع بالظرف الذي هو (بين)"(٢).

ويبدو من النص أن ابن جني حكى الخلاف في الاسم المرفوع
الواقع بعد الظرف والجار والمجرور ، وبين أن للنحويين فيه مذهبين :
أحدهما : أنه مرفوع بالابتداء ، وفي الظرف والجار والمجرور ضمير

(١) من الرجز لأبي نواس في ديوانه /٧٨. اللغة: (أحقاق) : نواحي وجوانب
، و(القترة) : جمع قُترة وهي حفرة الصائد التي يتوارى فيها لرمي الصيد.
(٢) ينظر : تفسير الأرجوزة /١٢٧ - ١٢٨.

يعود على الاسم المرفوع ، وهذا مذهب الخليل ، وسيبويه ، ومن تبعهما.

والآخر : أنه مرفوع بالظرف والجار والمجرور ، والظرف والجار والمجرور لا يشتملان على ضمير ، كما أنه لا ضمير في الفعل من قولك : (استقر زيد) ؛ لارتفاع (زيد) به ، وهذا مذهب الأخفش.

ودونك تفصيل المذهبين عند النحويين :

المذهب الأول : أن الاسم المرفوع مرفوع بالابتداء لا بالظرف والجار والمجرور .

وحكي هذا عن البصريين غير الأخفش (١). وهو قول سيبويه (٢) ، والجمهور (٣).

واحتج لذلك بأمر :

الأول : أن الاسم المرفوع قد تعرى من العوامل اللفظية ، وهو معنى الابتداء ، فلو قُدِّرَ عامل لم يكن إلا الظرف ، وهو لا يصلح — ها هنا —

(١) ينظر : توجيه اللمع / ١١٧ ، وائتلاف النصره / ٩١.

(٢) ينظر : الكتاب / ١ / ٢٦٤ ، وعلل النحو / ٢٦٦ ، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج / ٢ / ٥١١ ، والبسيط / ١ / ٥٨٥ .

(٣) حكاه ابن هشام عن الجمهور في المغني / ٥ / ٣١٩ . وممن قالوا ذلك من النحويين الوراق في علل النحو / ٢٦٦ ، وابن ولاد في الانتصار / ١٢٨ ، وأبو البركات الأنباري في الإنصاف / ١ / ٥٣ ، وما يليها ، وابن الخباز في توجيه اللمع / ١١٧ ، وعبد اللطيف الزبيدي في ائتلاف النصره / ٩٢ .

أن يكون عاملاً لوجهين:

أحدهما : أن الاصل فى الظرف ألا يعمل ، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ، ولو كان – هاهنا – عاملاً لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فى نحو : (إن أمامك زيداً)، و(ظننت خلفك عمراً) ، وما أشبه ذلك ؛ لأن عاملاً لا يدخل على عامل ؛ فلو كان الظرف رافعاً لزيد لما جاز ذلك .

والآخر : أنه لو كان عاملاً لوجب أن يرفع به الاسم فى قولك : (بك زيد مأخوذ) ، وهذا لا يجوز بالإجماع (١).

الثانى: أن الظرف وحرف الجر غير مشتقين ولا معتمدين فلم يعملوا ، كقولك : (هذا زيد) (٢).

الثالث : أن الظرف لو كان عاملاً لم يتصل به ضمير الاسم إذا تقدم ، وقد جاز ذلك إجماعاً ، كقولك : (فى داره زيد) ، و(فى بيته يؤتى الحكم) ، ولو كان هو العامل لكان إضماراً قبل الذكر لفظاً وتقديراً. (٣).

الرابع : دخول (إن) على الظرف وبطلان عمله فى نحو : (إن فى الدار زيداً) ، ولو كان الاسم مرتفعاً بالظرف لبقى مرفوعاً مع وجود الظرف معنى ، وعدم جواز ذلك دليل على فسادة (٤).

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٥٢ – ٥٣ ، واللباب ١ / ١٤٣ ، والتبيين ٢٣٤ / .

(٢) ينظر : اللباب / ١٤٤ ، والتبيين / ٢٣٣ .

(٣) ينظر : الانتصار ١٢٨ / ، واللباب / ١٤٣ ، والتبيين / ٢٣٣ .

(٤) ينظر : انتلاف النصره / ٩٢ .

الخامس : أن الظرف لو عمل في الاسم من حيث هو قائم مقام الفعل لجاز قولك : (اليوم زيد)، إذ التقدير: استقر اليوم زيداً ، ولما لم يجر ذلك لكون الاسم جثة والظرف زماناً بان أنه لم يعمل لما ذكروا(١).

والمذهب الآخر: أن الاسم المرفوع مرفوع بالظرف والجار والمجرور.

وقد عزي هذا إلى الكوفيين(٢)، والأخفش (٣).

و نسب – أيضاً – إلى المبرد(٤). وهو ظاهر قوله : "زيد خلفك ، وزيد أمامك ، وعبد الله عندكم ؛ لأن فيه معنى استقر عبد الله عندك"(٥) .

لكنه أردف هذا بالنص على تقدم الاسم على متعلق الظرف ، وهذا يوحى بموافقته مذهب البصريين ، قال : "فأما الظروف من الزمان فإنها لا تتضمن الجثث ؛ لأن الاستقرار فيها لا معنى له؛ ألا ترى أنك تقول : زيد عندك يوم الجمعة ؛ لأن معناه : زيد استقر عندك في هذا

(١) ينظر : التبيين /٢٣٤.

(٢) ينظر : الإنصاف /١ /٥١ ، والتبيين /٢٣٣ ، وتوجيه اللمع /١١٧ ، وانتلاف النصره /٩٢. وحكي عن الكسائي في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج /٥١١/٢.

(٣) ينظر : علل النحو / ٢٦٦ ، والإنصاف /١ /٥١ ، والتبيين /٢٣٣ ، وتوجيه اللمع /١١٧.

(٤) ينظر : الإنصاف /١ /٥١ ، واللباب /١ /١٤٣.

(٥) ينظر : المقتضب /٤ /٣٢٩.

ولعل المبرد يجيز الأمرين ، ويؤكد هذا أن ابن ولاد (٢) حكى عنه ذلك.

وحكى ابن ولاد (٣)، والرضي (٤) ، وابن أبي الربيع (٥) ، وابن هشام (٦) أن الأخفش لا يوجب ذلك ، بل يُجوز ارتفاعه بالابتداء أيضاً. أيضاً.

وذكر أبو البركات الأنباري (٧) أنه أحد قوليّه. وظاهر هذا أنه لا يُجوز الأمرين ، بل قال قولاً ثم رجع عنه.

ونسب ابن هشام (٨) إلى الكوفيين – أيضاً – تجويز الأمرين .

واحتج لهذا المذهب بأمور :

الأول : أن الظروف تجري مجرى الفعل فتحتمل الضمير كما يحتمله الفعل ، ويؤكد ما فيها كما يؤكد ما في الفعل ، نحو قولك : مررت بقوم

(١) ينظر : المقتضب ٣٢٩/٤.

(٢) ينظر : الانتصار ١٢٨/.

(٣) ينظر : الانتصار ١٢٨/.

(٤) ينظر : شرح الكافية ٢٤٢/١.

(٥) ينظر : البسيط ٥٨٥/١.

(٦) ينظر : المغني ٣١٩/٥.

(٧) ينظر : الإنصاف ٥١/١.

(٨) ينظر : المغني ٣١٩/٥.

لك أجمعون ، وتنصب عنها الحال كما تنصب عن الفعل ، وتوصل بها الأسماء الموصولة كما توصل بالفعل ، فيصير معها ضمير الموصول كما يصير ضميره في الفعل ، وتوصف به النكرة كما توصف بالفعل . فلما كانت في هذه المواضع تقوم مقام الفعل أجريت - أيضاً - مبتدأ مجرى الفعل ، فرُفِعَ بها الاسم كما رُفِعَ بالفعل إذ قامت هذه الظروف مقام الفعل في هذه المواضع ، فنحو : (عندك زيد) ، و(في الدار عمرو) مرتفع بالظرف (١).

الثاني : أن الأصل في قولك : أمامك زيد ، وفي الدار عمرو، حلّ أمامك زيداً، وحل في الدار عمرو، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه، وهو غير مطلوب ، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل(٢).

وردّ بأنه لا يُسَلَّم أن يكون التقدير في الفعل التقديم ، بل الفعل وما عمل فيه في تقدير التأخير ؛ والذي يدل على ذلك أنك تقول : (في داره زيد) ، ولو كان كما زعموا لأدى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر، وذلك لا يجوز(٣).

الثالث : أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفرداً كان أو جملة ، فيجب ارتفاع (زيد) في نحو : (في الدار زيد) ، على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره.

(١) ينظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٥١٢/٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٥١/١ ، والتبيين ٢٣٥/٢ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٥٤/١ .

ووسم هذا بأنه ليس بشئ ، لأن حق المبتدأ التقدم ، فالضمير متأخر
تقديرًا ، كما فى : (ضرب غلامه زيد)(١).

والذي أميل إليه هو القول بأن الاسم مرفوع بالابتداء ؛ لأمر :

الأول : أنه قول جمهور النحويين بخلاف المذهب الآخر.

الثاني : أن من نسب إليهم القول بأنه مرفوع بالظرف والجار
والمجرور قد نسب إليهم القول بتجويز الرفع بالابتداء.

الثالث : قوة أدلته ، وسلامتها من التوهين والضعف ، بخلاف أدلة
المذهب الآخر فلم تسلم من تضعيفها والاعتراض عليها.

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ١/٢٤١ - ٢٤٢.

المطلب الرابع

النصب على المصدرية مع حذف الموصوف والمضاف

قال ابن جني : "ونصب (طيّ القراري) [يعني في قول أبي نواس

خُوصًا يَجَادِبُنَ الْجُرْرَ قَدْ انْطَوَتْ مِنْهَا السُّرْرُ

طِيَّ الْقَرَارِيِّ الْحَبِرِ لَمْ يَتَقَمَّذْهَا الطَّيْرُ (١)]

على المصدر ، وليس مصدر (انطوت)، إنما التقدير : انطوت انطواءً
مثل طيّ القراري ، فحذف الموصوف وهو (الانطواء) ، وحذف
المضاف وهو (مثل) ، ومثله قوله تعالى: "فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ" (٢) ،
وعلى هذا قول العجاج:

نَاجٍ طَوَاهُ الْأَيْنُ مِمَّا وَجَفَا طِيَّ اللَّيَالِي زُلْفًا فزُلْفًا

(١) من الرجز لأبي نواس في ديوانه /٧٩ ، وينظر : تفسير الأرجوزة /١٤٣ ،
١٤٥ . اللغة : (خوصًا) : جمع خوصاء وهي الغائرة العين لشدة السير ،
و(الجرر) : جمع جرير وهو حبل مضمفور من أدم ، و(السُرر) : جمع سُرة ، أي:
ضمرت أوساطها مما كلفناها السير ، و(القراري) : الخياط ، و(الحبر) : جمع
حبرة ، وهي ضرب من برود اليمن ، وأصل التعبير التحسين ، وسميت الحبرة
بذلك لحسنها ، و(الطيّر) : جمع طيرة ، وهي التشاوم .
(٢) الواقعة /٥٥ .

سَمَاوَةُ الْهَلَالِ حَتَّى احْقُوتَهَا (١)

كأنه طواه طياً مثل طي الليالي" (٢).

ويبدو من النص أن ابن جني نصب كلمة (طي) في قولي أبي نواس والعجاج على المصدرية ، لكن على تقدير موصوف ومضاف ، فتقديره في قول أبي نواس : (انطوت انطواءً مثل طي القراري) ، وفي قول العجاج : (طواه طياً مثل طي الليالي) ، وجعل من ذلك قول الله تعالى : "فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ" ، وتقديره: فشاربون شرباً مثل شرب الهيم.

ولم يكن ابن جني أول من قال بذلك ، بل هو مسبق بالمبرد الذي نص على أن (طي الليالي) منصوب ؛ لأنه مصدر من قوله: (طواه الأين) ، وليس النصب بهذا الفعل، ولكن تقديره : (طواه الأين طياً مثل طي الليالي)، كما تقول : (زيد يشرب شرب الإبل) ، إنما التقدير : (يشرب شرباً مثل شرب الإبل) ، فـ (مثل) نعت، ولكن إذا حذف

(١) من الرجز للعجاج في ديوانه ٢٣١/٢ - ٢٣٢ ، والكتاب ٣٥٩/١ ، وتحصيل عين الذهب /٢٢٥ ، والمحزر الوجيز ٢١٢/٣ ، وزاد المسير ٤/١٦٨ ، وكشف المشكل ٢٩٦/١ ، واللسان (وجف) . اللغة : (ناج) : سريع ، و(طواه) : أضمره ، و(الأين): الإعياء ، و(وجفا): الوجيف ضرب من السير، و(زلفاً زلفاً) : درجة فدرجة ، و(سماوة الهلال) : شخصه، و(احقوقف) : اعوج .

(٢) ينظر: تفسير الأرجوزة /١٤٦ - ١٤٧.

المضاف استغنى بأن الظاهر يبينه ، وقام ما أضيف إليه مقامه في الإعراب، ومن ذلك قوله تعالى : " **وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ** " (١) نصب (القرية) ؛ لأن التقدير : (واسأل أهل القرية) . وتقول : بنو فلان يطوهم الطريق، تريد : أهل الطريق ، فحذفت (أهل) ، ورفعت (الطريق) ؛ لأنه في موضعه (٢).

وحذا حدوهما في ذلك مكي(٣) ، والعكبري(٤) ، فجعلنا منه قول الله تعالى السابق.

وقد بنى هؤلاء هذا القول على حذف الموصوف ، وحذف المضاف ، ودونك تفصيل رأي النحويين في حذفهما:

أولاً : حذف الموصوف:حق الصفة أن تصحب الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى عن ذكره ، فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه (٥) ، وهذا كثير(٦) ؛ تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب(٧).

(١) يوسف / ٨٢.

(٢) ينظر: الكامل ١٢٤/١ - ١٢٥.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٧١٣/٢.

(٤) ينظر: التبيان ١٢٠٥/٢.

(٥) ينظر: المفصل / ١٥٢.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٣١٨/٣.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٤٥/٣ .

وذهب ابن جني إلى أنه في الشعر أكثر ، معللاً ذلك بأن القياس يكاد يحظره ؛ لأن الصفة في الكلام على ضربين : إما للتخليص والتخصيص ، وإما للمدح والثناء ، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب ، لا من مظان الإيجاز والاختصار ، هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس ، فإذا قيل : (مررت بطويل) لم يستتب من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك . ومما يؤكد ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أن من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه ، وذلك إذا كانت الصفة جملة ، نحو : (مررت برجل قام أخوه) ، و (لقيت غلاماً وجهه حسن) ؛ لأننا لو قلنا : (مررت بquam أخوه) ، أو (لقيت وجهه حسن) لم يحسن (١).

وقد ورد حذف الموصوف في فصيح الكلام شعراً ونثراً ، أما الشعر فمنه قول الشاعر :

كأنك من جمال بني أقيشٍ يقَعَقُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بَشَنٌ (٢)

أي : جمل من جمالهم (٣).

(١) ينظر : الخصائص ٣٦٨/٢ .

(٢) البيت من الوافر للنايعة في ديوانه /١١٤ ، والكتاب ٣/٣٤٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٢٧ ، والمحزر الوجيز ٢/٦٢ ، وزاد المسير ٣/٣٦٩ . وجاء بلا نسبة المقتضب ٢/١٣٨ ، ومشكل إعراب القرآن ١/١٨٤ . اللغة : (بنو أقيش) : حي من الجن إليهم تنسب الإبل الأقيشية ، و (يقعق) : القعقة هي حكاية حركة لشيء يسمع له صوت ، و (الشن) : القرية الخلق .

(٣) ينظر : الكتاب ٣/٣٤٥ ، و المفصل ١٥٤/١ .

وأما النثر فمنه قوله تعالى: "وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ" (١) ، أي: حور قاصرات (٢).

وقول العرب : (ما منهم مات حتى رأيتَه في حال كذا وكذا) ، وإنما يريد : ما منهم واحد مات (٣).

وَأخراً : حذف المضاف : قد تحمل دلالة الكلام تقدير مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فيعرب بإعرابه ، وهذا مما شاع في كلام العرب. قال الفراء : " وقوله : " وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ يَكْفُرِهِمْ " (٤) فإنه أراد : حب العجل ، ومثل هذا مما تحذفه العرب كثير " (٥).

وقال ابن جني: "حذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة" (٦).

وقد جاء من ذلك شيء يسير في الشعر ثقة السامع بعلم المخاطب أو نظراً إلى كثرة حذفه فيما لا لبس فيه ، فلا يعبأ بالإلباس (٧) ، ومن

(١) الصافات /٤٨ .

(٢) ينظر: المغني /٦/٤٢٣ .

(٣) ينظر: الكتاب /٣/٣٤٥ .

(٤) البقرة /٩٣ .

(٥) ينظر: معاني القرآن له /١/٦١ .

(٦) ينظر: المحتسب /١/١٨٨ .

(٧) ينظر: شرح المفصل /٣/٢٥ .

ذلك قول الشاعر :

عشية فرّ الحارثيون بعدما قضى نَحْبَهُ في مُلتقى القومِ هَوْبِرُ (١)

يريد : ابن هوبر (٢) ، فحذف المضاف ؛ لأن المخاطب مشاهد لذلك في الحرب ، فلا يشكل عليه المقتول (٣) .

وقصر الأخفش (٤) حذف المضاف مع كثرته وسعته على المسموع منه .

ونخلص من هذا أن (طَيَّ القَرَارِيَّ) ، و(طَيَّ الليلي) منصوبان على المصدرية على حذف موصوف ومضاف ، والأولى جواز حذفهما إذا دل عليهما دليل ، وذلك لشيوع حذفهما في فصيح الكلام من القرآن والشعر وكلام العرب.

(١) البيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه /١١٢، والبديع /١ /٣٠٤ ، وشرح المفصل /٣ /٢٣ ، ٢٤ ، واللسان (هبر) ، وخزانة الأدب /٤ /٣٧١ . وجاء بلا نسبة في الهمع /٢ /٥١٩ . اللغة: (هوبر): هو يزيد بن هوبر، وقد قتل في المعركة.

(٢) ينظر: البديع /١ /٣٠٤ ، و شرح المفصل /٣ /٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور /٣ /١٩٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل /٣ /٢٤.

(٤) ينظر: الخصائص /٢ /٣٦٤ ، ولم أقف عليه في معانيه.

المطلب الخامس

نصب (سماوة الهلال) في قول العجاج:

نَاجِ طَوَاهُ الْأَيْنِ مِمَّا وَجَعًا طَىَّ اللَّيَالِي زُلْفًا فزُلْفًا

سَمَاوَةٌ الْهَلَالِ حَتَّى احْقُوتُفَا (١)

قال ابن جني : " (سماوة الهلال) عند أبي عثمان منصوبة بـ (طي) الليالي)، وهي عند سيبويه منصوبة بفعل آخر مضمرة دل عليه الكلام ، كأنه جعله أو صيِّره سماوة الهلال، أي : مثل سماوة الهلال، ثم حذف المضاف الذي هو (مثل)، كقوله عز وجل : "وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ" (٢) ، أي: برّ من آمن بالله، ومثله : " وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ " (٣) ، أي : سل أهل القرية" (٤).

ويبدو من النص أن ابن جني ذكر أن ثمة خلافًا بين سيبويه والمازني في عامل النصب في (سماوة الهلال) ، فنسب إلى سيبويه القول بأنها منصوبة بفعل آخر مضمرة دل عليه الكلام ، كأنه جعله أو صيِّره سماوة الهلال، أي : مثل سماوة الهلال، ثم حذف المضاف.

(١) سبق تخريجه في المطلب السابق

(٢) البقرة/١٧٧.

(٣) يوسف /٨٢.

(٤) تفسير الأرجوزة /١٤٧ - ١٤٩.

ونسب إلى المازني القول بأنها منصوبة بـ (طي الليالي).

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه وجدته قال: "فما لا يكون حالاً ،
ويكون على الفعل قول الشاعر ، وهو روبة:

لَوْحَهَا مِنْ بَعْدِ بُدْنٍ وَسَنْقٍ تَضْمِيرَكَ السَّابِقَ يُطَوَّى لِسَبْقِ (١)

وإن شئت كان على (أضمرها) ، وإن شئت كان على (لَوْحَهَا) ؛ لأنّ
تلويحه تضمير.

ومثله قوله وهو العجاج :

نَاجٍ طَوَاهُ الْأَيْنُ مِمَّا وَجَفَا طَى اللَّيَالِي زُلْفًا فَرُلْفَا

سَمَاوَةَ الْهَلَالِ حَتَّى احْقُوتْنَا" (٢).

وقد اختلف في تفسير هذا الكلام على قولين :

أحدهما : ذهب السيرافي (٣) ، وابن جني - فيما سبق - إلى أن
الشاهد في قوله: (سماوة الهلال) ، وأنها منصوبة بفعل آخر مضمّر دل
عليه الكلام ، كأنه جعله أو صيّرهُ سماوة الهلال، أي : مثل سماوة

(١) من الرجز لرؤبة في ديوانه/٠٤ ابرواية (لوح منه) موضع (لوحها من)
، والكتاب ٣٥٨/١ ، وتحصيل عين الذهب /٢٢٤ . اللغة : (لَوْحَهَا): أضعفها ،
(وَبُدْنٍ) : سمن ، و(سَنْقٍ) : أن يكثر لها من العلف حتى تتخم ، و(للسبق) :
للخطر.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٥٨/١ - ٣٥٩.

(٣) ينظر: شرح أبيات سيبويه ٣١١/١ - ٣١٢.

الهلال، ثم حذف المضاف.

والآخر : ذهب الأعم (١) أن الشاهد في قوله: (طي الليلي) وليس في (سماوة الهلال) ، وأنه نصب (طي الليلي) على المصدر المشبه به دون الحال ؛ لأنه معرفة ، وذكر أن من النحويين من نسب إلى سيبويه أنه استشهد بنصب (سماوة الهلال) على المصدر المشبه به .

هذا بالنسبة لتوجيه النحويين كلام سيبويه ، أما موقفهم من ناصب (سماوة الهلال) فقد اختار ابن جني (٢) ما نسبه إلى سيبويه .

وذهب شمر (٣) ، والمازني (٤) ، والمبرد (٥) ، وابن الأنباري (٦) ، والأعم (٧) إلى أنها منصوبة بـ (طي الليلي) نصب المفعول به ، والتقدير : (طواه الأين كما طوت الليلي سماوة الهلال).

والذي أميل إليه هو القول بأن الناصب (طي الليلي) ؛ لأنه يُوقع

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب/٢٢٥.

(٢) ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل/١٤٥.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (باب الزاي واللام - ز ل ف) ١٣/١٤٧.

(٤) ينظر: تفسير الأرجوزة /١٤٧ - ١٤٨ ، والتمام في تفسير أشعار هذيل/١٤٥.

(٥) ينظر: الكامل/١/١٢٥.

(٦) ينظر: الزاهر /١/٧٢.

(٧) ينظر: تحصيل عين الذهب /٢٢٥.

الفعل من (طي) على (سماوة) بخلاف المذهب الآخر فإنه يحتاج إلى
إضمار فعل من غير لفظه.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على خير الخلق محمد ﷺ ... ، وبعد :

فقد اتضح لي من خلال دراسة هذا الموضوع عدة نتائج، أستطيع أن أوجزها فيما يلي :

الأولى: بدا في تفسير ابن جني للأرجوزة ميزات كثيرة أهمها :

– اشتماله على كثير من قضايا نحوية عرضها بأسلوب سهل لاغموض فيه ولا تعقيد .

– إفادة صاحبه من كتب السابقين وآرائهم .

– عدم الإكثار من ذكر الخلاف النحوي .

الثانية : بدت كذلك بعض الهنات التي لا تنقص أبداً من قدر الرجل وقدر كتابه ، منها :

– إغفال نسبة بعض الآراء النحوية إلى قائلها .

– إغفال نسبة بعض الأبيات الشعرية إلى أصحابها .

– إغفال نسبة بعض القراءات القرآنية إلى أصحابها .

الثالثة : جاء الاحتجاج عنده بالسماع في المقام الأول ، فاستعان بالقرآن الكريم ، والشعر ، وأقوال العرب .

الرابعة: حكى ابن جني – أحياناً – الخلاف بين العلماء دون أن يختار أحد هذه المذاهب ، وقد بدا هذا فيما يلي :

— حكايته الخلاف بين الخليل وسيبويه من جهة، وبين الأخفش من جهة أخرى في الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور دون أن يختار أحد المذهبين.

— حكايته الخلاف بين سيبويه والمازني في عامل النصب في (سماوة الهلال) دون أن يختار أحد المذهبين.

الخامسة: لم ينهج صاحبنا نهجًا واحدًا في اختياراته ، وإنما كان له في ذلك طريقتان :

— أن يذكر الرأي المختار مع نسبته إلى قائله ، ويسكت عن الآراء الأخرى ، وقد بدا هذا في اختياره القول بأنه لا يقال في الماضي : (وذر) ولا (ودع) ، ثم استدلاله بقول سيبويه الذي يؤيد ذلك.

— أن يذكر الرأي المختار دون أن يعترض عليه ، أو أن ينسبه إلى صاحبه ، ويسكت عن الآراء الأخرى ، وهذا هو الشائع في اختياراته ، ومن شواهد ذلك :

— اقتصاره على الرأي القائل بأن ثبوت همزة (أفعل) في المضارع وما جرى مجراه خاص بضرورة الشعر.

— اقتصاره على الرأي القائل بأن الألف واللام في (الذي) زائدتان.

— اقتصاره على الرأي القائل بأن وزن (قمطيرير) فعلليل.

— اقتصاره على الرأي القائل بأن الاسم مشتق من السمو.

السادسة : لم يكن ابن جني منحازاً إلى مذهب نحوي بعينه يترسم خطاه ، و إنما كان ينظر فيما يرجحه الدليل ، و يحظى بالقبول ، و قد بدا هذا فيما يلي :

(١) وافق رأيه رأي البصريين في القول باشتقاق (الاسم) من السمو

(٢) وافق رأيه رأي البصريين – غير الأخفش – في القول بأن العدد المركب يُعرّف بإدخال الألف واللام على صدره فقط.

(٣) وافق رأيه رأي الخليل في جواز تأنيث العدد وتذكيره بالحمل على المعنى في المعدود.

(٤) اختار رأي سيبويه في امتناع (وذر) و(ودع) في الماضي للاستغناء عنهما بـ (ترك) ، ووافقهما فيما يلي:

– أن الألف واللام في (الذي) زائدتان.

– أن وزن (قمطير) فعليل.

– أن ثبوت همزة (أفعل) في المضارع وما جرى مجراه خاص بضرورة الشعر.

(٥) وافق رأيه رأي المبرد في القول بأن (طي الليلي) في قول الشاعر :

ناجِ طَواهُ الأَيْنُ مِمَّا وَجَفَا طَى اللِّيالى زُلْفًا فزُلْفًا

منصوب ؛ لأنه مصدر من قوله: (طواه الأين) ، وليس النصب بهذا الفعل، ولكن تقديره : (طواه الأين طياً مثل طي الليلي).

(٦) وافق رأيه رأي ابن السراج في جواز تخفيف المشدد في القوافي المقيدة.

(٧) وافق رأيه رأي السيرافي في تفسير بعض كلام سيبويه ؛ حيث ذهب إلى القول بأن (سماوة الهلال) منصوبة عند سيبويه بفعل مضمردل عليه الكلام ، والتقدير: جعله أو صيره سماوة الهلال ، أي: مثل سماوة الهلال، ثم حذف المضاف.

السابعة: لم يخل تفسيره للأرجوزة من رأي مبتكر له ، ومن ذلك ذهابه إلى القول بأن الميم في (بلعوم) أصلية ؛ لأنه رباعي.

الثامنة: اختلفت عبارة ابن جني من مؤلف إلى آخر في تفسير قول الأصمعي : قيل للأسد (هرماس) ؛ لأنه من الهرس وهو الدق . فذكر في تفسير الأرجوزه والمنصف أنه يحتمل أمرين: أحدهما : أن (هرماس) ثلاثي والميم زائدة .

والآخر: أنه رباعي قريب من لفظ الهرس ومعناه ؛ لأنه إذا وُجد لفظ ثلاثي بمعنى لفظ رباعي وليس بين لفظيهما إلا زيادة حرف فليس أحدهما من الآخر ، نحو: (سَبَط) و(سَبَطِر)؛ فالراء ليست من حروف الزيادة .

وفسره على الزيادة في سر الصناعة .

ونص في الخصائص على أنه ينبغي أن يكون هذا من أصلين ثلاثي ورباعي.

التاسعة: قد ينسب للعالم الواحد أكثر من قول في المسألة الواحدة ،
ومن أمثلة ذلك اختلاف كلمة التحويين في حكاية مذهب الكوفيين ،
والأخفش ، والمبرد في الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور ،
وهو على النحو التالي :

أولاً : اختلافهم في حكاية مذهب الكوفيين : عزى أبو البركات الأنباري ،
والعكبري ، وابن الخباز إلى الكوفيين القول بأن الاسم مرفوع بالظرف
والجار والمجرور. وحكى ابن هشام عنهم القول بجواز الارتفاع بالظرف
والجار والمجرور ، وجواز أن يرتفع الاسم بالابتداء .

ثانياً: اختلافهم في حكاية مذهب الأخفش : حكى الوراق ، والعكبري ،
وابن الخباز عنه أنه يرفع الاسم بالظرف والجار والمجرور. وحكى ابن
ولاد ، والرضي، وابن أبي الربيع، وابن هشام عنه القول بجواز الأمرين
. وذكر أبو البركات الأنباري أن الرفع بالظرف والجار والمجرور هو أحد
قوايه . وعليه يكون الأخفش صاحب مذهبين.

ثالثاً : اختلافهم في حكاية مذهب المبرد : نسب إليه أبو البركات الأنباري
والعكبري القول برفع الاسم بالظرف والجار والمجرور . وحكى عنه ابن
ولاد جواز الأمرين .

تلك هي أهم النتائج التي انتهى إليها البحث ، والله أسأل - وهو خير
من يُسأل - أن يوفقتني لخدمة لغة كتابه ، وسنة نبيه ﷺ.

فهرس المصادر والمراجع

- ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة لعبد اللطيف الزبيدي(ت ٨٠٢هـ) - تحقيق : طارق الجنابي - عالم الكتب - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- أدب الكاتب لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية - مصر - الطبعة الرابعة (١٩٦٣ م).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان(ت٧٤٥هـ) - تحقيق : رجب عثمان ، ورمضان عبد التواب - مكتبة الخاتجي - القاهرة - الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- الأزمنة والأمكنة للمرزوقي (ت٤٢١هـ) - تحقيق: خليل المنصور - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى(١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- أساس البلاغة للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) - تحقيق: عبد الرحيم محمود - دار ابن خلدون (بدون).
- اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) - تحقيق : عبد الحسين المبارك - مؤسسة الرسالة - بيروت (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- إصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٤٤هـ) - تحقيق : أحمد محمد شاكر - وعبد السلام هارون - دار المعارف - القاهرة - الطبعة الرابعة (١٩٨٧م) .
- الأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦ هـ) - تحقيق: عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - الطبعة الرابعة (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .
- أضواء البيان للشنقيطي(ت ١٣٩٣ هـ) - تحقيق مكتب البحوث والدراسات- دار الفكر للطباعة - بيروت (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) - مكتبة

التفسيرات النحوية والصرفية في تفسير أرجوزة أبي نواس

المتنبي (بدون).

- إعراب القرآن للنحاس (ت ٣٣٨ هـ) - تحقيق: زهير غلازي زاهر - عالم الكتب - الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (ت ٣١٠ هـ) - تحقيق: إبراهيم الإيباري - دار الكتاب المصري ، ودار الكتاب اللبناني - الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين و المستشرقين للزركلي - دار العلم للملايين - بيروت - الطبعة الثانية (١٩٨٩م).
- أعيان الشيعة للسيد محسن الأمين - تحقيق: حسن الأمين - دار التعارف للطبوعات - بيروت (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).
- الأغاني لأبي فرج الأصفهاني (ت ٣٥٦ هـ) - تحقيق: سمير جابر - دار الفكر - بيروت - الطبعة الثالثة - مؤسسة الرسالة (بدون).
- الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكن لابن ماکولا (ت ٤٧٥هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت (١٤١١هـ).
- أمالي ابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) - تحقيق: محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).
- الانتصار لسبويه على المبرد - تأليف: ابن ولاد (ت ٣٣٢هـ) - تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- الأنساب للسمعاني (٥٦٢هـ) - تحقيق: عبد الله عمر البارودي - دار الفكر - بيروت (١٩٩٨م).
- الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين - لأبي

- البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) - المكتبة العصرية - بيروت (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (ت ٧٦١هـ) - تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الجيل (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
 - إجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) - تحقيق: حسن أحمد العثمان - المكتبة المكية - مؤسسة الريان - الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
 - الإيضاح للفارسي (ت ٣٧٧هـ) - تحقيق: كاظم بحر المرجان - عالم الكتب - الطبعة الثانية (١٤١٦هـ - ١٩٩٩م).
 - إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي (من علماء القرن السادس الهجري) - تحقيق: محمد حمود الدعجاني - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٧هـ).
 - الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) - تحقيق : موسى بناي العليي - مطبعة العاني - بغداد (بدون) .
 - البحر المحيط لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) - تحقيق : عادل أحمد عبد الجواد ، وأحمد النجولي ، وزكريا عبد المجيد التونسي ، وعلي محمود معوض - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
 - البديع في علم العربية لمجد الدين بن الأثير (ت ٦٠٦هـ) - تحقيق: فتحي أحمد علي الدين - جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ).
 - البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) - تحقيق: عياد بن عيد الثبتي - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م) .
 - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (ت ٩١١هـ) - تحقيق :

التفسيرات النحوية والصرفية في تفسير أرجوزة أبي نواس

- محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - لبنان (بدون).
- البيان في شرح اللمع للشريف عمر الكوفي (ت ٥٣٩هـ) - تحقيق : علاء الدين حموية - دار عمار - الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
 - البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأتباري (ت ٥٧٧هـ) - تحقيق : طه عبد الحميد طه - الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثانية (٢٠٠٦م).
 - تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - الطبعة الأولى (١٣٠٦هـ) .
 - تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان - الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩٥م).
 - تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة (٤٢٦ هـ) للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت (بدون).
 - التبصرة في القراءات السبعة لمكي (ت ٤٣٧هـ) - الدار السلفية - الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .
 - التبصرة و التذكرة للصيمري (من نحاة القرن الرابع) - تحقيق: فتحي أحمد مصطفى - جامعة أم القرى - مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي - الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .
 - التبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت ٦١٦ هـ) - تحقيق: علي محمد الجاوي - مطبعة الحلبي (بدون).
 - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين للعكبري (ت ٦١٦ هـ) - تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - مكتبة العبيكان - الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
 - تحصيل عين الذهب في معدن جوهر العرب في علم مجازات العرب

- للأعلم(ت٤٧٦هـ) - تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان - مؤسسة الرسالة (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م) .
- ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل الخوارزمي(ت٦١٧هـ) - تحقيق: عادل محسن سالم العميري - جامعة أم القرى (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
 - التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان (ت٧٤٥هـ) - تحقيق: حسن هنداوي - دار القلم - دمشق - الجزء الثالث - الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
 - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ت٢٧٢هـ) - تحقيق: محمد كامل بركات - دار الكاتب العربي (١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).
 - التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى(ت٩٠٥هـ) ، و بهامشه حاشية الشيخ ياسين الحمصي - دار إحياء الكتب العربية (بدون) .
 - التصريف الملوكي لابن جني(ت٣٩٢هـ) - تحقيق: البدر اوي زهران - الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان - الطبعة الأولى(٢٠٠١م) .
 - تفسير أرجوزة أبي نواس في تقرير الفضل بن الربيع وزير الرشيد والأمين لابن جني (ت٣٩٢هـ) - تحقيق: محمد بهجة الأثري - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - الطبعة الثانية(بدون) .
 - التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي(ت٦٠٤هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى(١٤٢١هـ) .
 - التكملة للفارسي(ت٣٧٧هـ) - تحقيق: حسن شاذلي فرهود - الناشر: عمادة شئون المكتبات - جامعة الرياض - الطبعة الأولى (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
 - التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لابن

التفسيرات النحوية والصرفية في تفسير أرجوزة أبي نواس

- جني(ت٣٩٢هـ) – تحقيق: أحمد ناجي القيسي ، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب – مطبعة العاني – بغداد – الطبعة الأولى (١٣٨١هـ – ١٩٦٢م).
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) – تحقيق : محمد عوض مرعب – دار إحياء التراث العربي – بيروت – (٢٠٠١ م).
- توجيه اللمع لابن الخباز(ت٦٣٩هـ) – تحقيق: فايز زكي محمد دياب – دار السلام – الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م) .
- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لابن ناصر الدين الدمشقي(ت٨٤٢هـ) – تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي – مؤسسة الرسالة (١٩٩٣م).
- توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراي(ت ٧٤٩ هـ) – تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي – الطبعة الأولى(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
- جامع البيان في تأويل القرآن للطبري(ت٣٤٠هـ) – دار الفكر – بيروت (١٤٠٥هـ).
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي(ت٦٧١هـ) – تحقيق : عبد الله عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى (١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م).
- الجمل في النحو منسوب إلى الخليل(ت١٦٠هـ) – تحقيق : فخر الدين قباوة – الطبعة الخامسة (١٤١٦هـ – ١٩٩٥م) .
- الجنى الداني في حروف المعاني للمراي (ت ٧٤٩ هـ) – تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى(١٤١٣هـ – ١٩٩٢م).
- جمهرة اللغة لابن دريد(ت٣٢١هـ) – تحقيق: رمزي بعلبكي – دار العلم

- الجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبي (ت ٨٧٥هـ -) - مؤسسة الأعلمي - بيروت (بدون).
- حاشية الخضري (ت ١٢٨٧هـ) على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - دار إحياء الكتب العربية (بدون).
- حاشية الصبان (ت ١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ، ومعها شرح الشواهد للعيني - المكتبة التوفيقية (بدون) .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ) - تحقيق : محمد نبيل طريقي ، وإميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت (١٩٩٨م).
- الخصائص لابن جني(ت٣٩٢هـ) - تحقيق : محمد علي النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الرابعة (١٩٩٩م) .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) - تحقيق: أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق (بدون) .
- دمية القصر وعصرة أهل العصر لعلي بن الحسن البخارزي(ت٤٦٧هـ) - تحقيق: محمد التونجي - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- ديوان أبي نواس - شرح :محمود أفندي واصف - المطبعة العمومية - مصر (١٨٩٨م).
- ديوان الأعشى الكبير - تحقيق : محمد حسين - مكتبة الآداب بالجماميز - المطبعة النموذجية(بدون).
- ديوان امرئ القيس - تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

التفسيرات النحوية والصرفية في تفسير أرجوزة أبي نواس

- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي - تحقيق: مجيد طراد - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)،
- ديوان الحطيئة - تحقيق: حمدو طماس - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الثانية (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)
- ديوان ذي الرمة - تحقيق: محمد حسن بسج - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
- ديوان رؤبة بن العجاج ضمن مجموع أشعر العرب - صحح ورتبه: وليم بن الورد - دار ابن قتيبة للطباعة والنشر - الكويت (بدون).
- ديوانه طرفة بن العبد - تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- ديوان عبد الله بن رواحة، ودراسة في سيرته وشعره لوليد قصاب - دار العلوم للطباعة والنشر - مطبعة المتوسط - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
- ديوان العجاج رواية الأصمعي (٢١٦هـ) وشرحه - تحقيق: عبد الحفيظ السطلي - مكتبة أطلس - دمشق (بدون).
- ديوان عدي بن زيد - تحقيق: محمد جبار المعبيد - دار الجمهورية - بغداد (١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م)،
- ديوان عمر بن أبي ربيعة - تحقيق: فايز محمد - دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- ديوان النابغة الذبياني - مطبعة الهلال - الفجالة (بدون).
- ديوان يزيد بن مفرغ - تحقيق: عبد القدوس أبو صالح - مؤسسة الرسالة - الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).
- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري (٤٤٩هـ) - تحقيق: محمد سليم

الجندي - دار صادر - بيروت (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م) .

- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ت ٧٠٢ هـ) - تحقيق : أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق (بدون).
- روح المعاني للأوسى (ت ١٢٠٧ هـ) - دار إحياء التراث - بيروت (بدون).
- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي (ت ٥٧١ هـ) - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثالثة (١٤٠٤ هـ) .
- زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية (ت ٧٦٧ هـ) - تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، وعبد القادر الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار - بيروت - الكويت (١٤٠٧ - ١٩٨٦ م) .
- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأتباري (ت ٣٢٨ هـ) - تحقيق : حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م) .
- سر صناعة الإعراب لابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) - تحقيق : حسن هنداي - دار القلم - دمشق - الطبعة الثانية (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م) .
- سفر السعادة وسفير الإفادة لأبي الحسن السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) - تحقيق : محمد أحمد الدالي - دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م) .
- سنن أبي داود (ت ٢٧٥ هـ) - تحقيق : محمد عبد العزيز الخالدي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م) .
- سير أعلام النبلاء للذهبي (ت ٧٤٨ هـ) - تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، محمد نعيم العرقسوسى - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الحادية عشر (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م) .
- الشافية في علم التصريف لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) - تحقيق : حسن

التفسيرات النحوية والصرفية في تفسير أرجوزة أبي نواس

أحمد العثمان - المكتبة المكية - مكة المكرمة (١٩٩٥م).

- شرح ابن إياز (ت ٦٨١هـ) على تصريف ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) المسمى إيجاز التصريف في علم التصريف - تحقيق: أحمد دولة محمد الأمير - رسالة ماجستير - جامعة أم القرى (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).
- شرح ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد - مكتبة دار التراث - الطبعة العشرون (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي (ت ٣٨٥هـ) - تحقيق: محمد الرِّيح هاشم - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- شرح أبيات سيبويه للنحاس (ت ٣٣٨هـ) - تحقيق: زهير غازي زاهد - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- شرح الأشموني (ت ٩٢٩هـ) على ألفية بن مالك، ومعه حاشية الصبان، وشرح الشواهد للعيني - تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد - المكتبة التوفيقية (بدون).
- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس (ت ٦٩٦هـ) - تحقيق: عبد الله علي السلام - مكتبة الرشد - الرياض (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).
- شرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) - تحقيق: عبد الرحمن السيد، و محمد بدوي المختون - دار هجر للطباعة والنشر - الطبعة الأولى - (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) - تحقيق: فواز الشعار - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف (ت ٦٠٩هـ) - تحقيق: سلوى محمد عمر - جامعة أم القرى - مكة المكرمة (١٤١٩هـ).

- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) - تحقيق : عبد العال سالم مكرم - عالم الكتب - الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٠م) .
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي (ت ٦٨٦هـ) - تحقيق: محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .
- شرح الشافية للخضر اليزدي (ت بعد ٧٢٠هـ) - تحقيق : حسن أحمد الحمود - رسالة دكتوراة - جامعة أم القرى (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) - تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي - جامعة أم القرى - مكة المكرمة (بدون) .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ت ٣٦٨هـ) - الجزء الثاني - تحقيق : رمضان عبد التواب - الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٩٠م) .
- شرح اللمع فى النحو للواسطي الضرير (ت بعد ٤٦٩هـ) - تحقيق : رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي - الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م) .
- شرح اللمع للباقولي (ت ٥٤٣هـ) - تحقيق : إبراهيم بن محمد أبو عبادة - جامعة محمد بن سعود الإسلامية (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) .
- شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤١هـ) - مكتبة المتنبي - القاهرة (بدون) .
- شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) - تحقيق : محمد أبو الفتوح شريف - الجهاز المركزي للكتب الجامعية و المدرسية (١٩٨٧م) .
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) - الطبعة الأولى - الرياض (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) .
- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش (ت ٦٤١هـ) - تحقيق : فخر الدين قباوة - المكتبة العربية - حلب - الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م) .

التفسيرات النحوية والصرفية في تفسير أرجوزة أبي نواس

- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) - تحقيق : موسى بناي العليي - مطبعة الآداب - النجف الأشرف (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب للفراسي (ت ٣٧٧هـ) - تحقيق : محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى - (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى كلامها لابن فارس (ت ٣٩٥هـ) - تحقيق: أحمد حسن بسج - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
- الصحاح للجوهري (ت ٣٩٣هـ) - تحقيق : أحمد عبد الغفور عطا - دار العلم للملايين - الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).
- صحيح مسلم (ت ٢٦١هـ) - تحقيق : عبد الحميد أبو الخير - دار الخير - بيروت - الطبعة الثالثة (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
- الصفوة الصافية فى شرح الألفية لتقى الدين إبراهيم بن الحسن المعروف بالنيلي (من نحاة القرن السابع) - تحقيق: محسن بن سالم العميري - جامعة أم القرى (١٤١٩هـ).
- ضرائر الشعر لابن عصفور (ت ٦٦٣هـ) - تحقيق: خليل عمران المنصور - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للأوسى (ت ١٢٠٧هـ) - المكتبة العربية ببغداد ، والمكتبة السلفية بمصر (١٣٤١هـ).
- طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ) - تحقيق : الحافظ عبد العليم خان - عالم الكتب - بيروت (١٤٠٧هـ).
- طبقات الشعراء لابن المعتز (ت ٢٩٦هـ) - تحقيق: عبد الستار أحمد فراج

— دار المعارف — القاهرة — الطبعة الثالثة (بدون).

- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبه (ت ٨٥١هـ) — تحقيق: محسن غياص — مطبعة النعمان — النجف الأشرف (بدون).
- العدد في اللغة لابن سيده النحوي (ت ٤٥٨هـ) — تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر ، وعدنان بن محمد الظاهر (١٤١٣هـ — ١٩٩٣م).
- علل النحو للوراق (ت ٣٢٥هـ) — تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش — مكتبة الرشد — الرياض (١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م).
- عنقود الزواهر في الصرف لعلاء الدين القوشجي (ت ٨٧٩هـ) — تحقيق: أحمد عفيفي — دار الكتب المصرية — الطبعة الأولى (١٤٢١هـ — ٢٠٠١م).
- العين للخليل (ت ١٦٠هـ) — تحقيق: مهدي المخزومي ، و إبراهيم السامرائي — مؤسسة الأعلمي للمطبوعات — بيروت — الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م).
- الفائق في غريب الحديث للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) — تحقيق: علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم — دار المعرفة — لبنان — الطبعة الثانية (بدون).
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي (ت ٧٠٩هـ) — تحقيق: ممدوح محمد خسارة — الطبعة الأولى — الكويت (١٤٢٣هـ — ٢٠٠٢م).
- فتح القدير للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) — دار الفكر — بيروت (بدون).
- الفصول في العربية لابن الدهان (ت ٥٦٩هـ) — تحقيق: فائز فارس — مؤسسة الرسالة — بيروت (١٤٠٩هـ — ١٩٨٨م).
- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) — تحقيق: عبد الرزاق المهدي — إحياء التراث العربي — الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ —

التفسيرات النحوية والصرفية في تفسير أرجوزة أبي نواس

— ٢٠٠٢م).

- فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لابن فارس (ت ٣٩٥هـ) — تحقيق : أحمد حسن بسج — دار الكتب العلمية — الطبعة الأولى (١٤١٨هـ — ١٩٩٧م).
- الكامل في التاريخ لأبي الحسن الشيباني (ت ٦٣٠هـ) — تحقيق عبد الله القاضي — دار الكتب العلمية — بيروت (١٤١٥هـ)
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد (ت ٢٨٥هـ) — تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم — دار الفكر العربي — القاهرة — الطبعة الثالثة (١٤١٧هـ — ١٩٩٧م).
- كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) — تحقيق : عبد السلام هارون — دار الجيل — بيروت — الطبعة الأولى (بدون).
- الكشف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) — تحقيق عبد الرزاق المهدي — دار إحياء التراث العربي — بيروت (بدون).
- كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) — تحقيق : علي حسين البواب — دار الوطن — الرياض (١٤١٨هـ — ١٩٩٧م).
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق النغوية لأبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) — تحقيق : عدنان درويش ، ومحمد المصري — مؤسسة الرسالة — لبنان (١٤١٩هـ — ١٩٩٨م).
- الكناش في النحو و التصريف لأبي الفداء (ت ٧٣٢هـ) — تحقيق : جودة مبروك محمد — مكتبة الآداب (بدون).
- اللباب في علل البناء و الإعراب لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) — تحقيق : عبد الإله نبهان — دار الفكر المعاصر — بيروت — الطبعة الأولى (١٤١٦-١٩٩٥).

مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة العدد الخامس والثلاثون

- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلي (ت ٨٨٠هـ) - تحقيق : عادل محمد عبد الجواد ، و محمد المتولي حرب - دار الكتب العلمية (بدون) .
- لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ) - تحقيق : عبد الله الكبير و زميليه - دار المعارف (بدون).
- اللامات للزجاجي (ت ٣٣٧هـ) - تحقيق : مازن المبارك - دار الفكر - دمشق (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- اللمع في العربية لابن جني (ت ٣٩٢هـ) - تحقيق : فائز فارس - دار الكتب الثقافية - الكويت (بدون)
- ما يجوز للشاعر في الضرورة للقرآزي الفيرواني(ت ٤١٢هـ) - تحقيق : رمضان عبد التواب ، وصلاح الدين الهادي - دار العروبة بالكويت ، ودار الفصحى بالقاهرة(بدون).
- ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي(ت ٣٦٨هـ) - تحقيق : عوض حمد القوزي - الطبعة الثانية (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (ت ٣١٠هـ) - تحقيق : هدى محمد قراعه - مكتبة الخاتجي (القاهرة) . الطبعة الثالثة (١٤٢٠ - ٢٠٠٠) .
- المبدع في التصريف لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) - تحقيق : عبد الحميد السيد طلب - مكتبة دار العروبة للنشر و التوزيع - الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م) .
- المتبع في شرح اللمع للعكبري(ت ٦١٦هـ) - تحقيق : عبد الحميد حمد الزوي - جامعة قاريونس - بنغازي - الطبعة الأولى (١٩٩٤م) .
- مجالس ثعلب (ت ٢٩١هـ) - تحقيق : عبد السلام هارون - الطبعة الثانية

التفسيرات النحوية والصرفية في تفسير أرجوزة أبي نواس

– دار المعارف (بدون).

- المحتسب في تبیین و جوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها لابن جني(ت٣٩٢هـ) – تحقيق: علي النجدي ناصف ، و عبد الحلیم النجار ، و عبد الفتاح إسماعيل شلبي القاهرة (١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م) .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية(ت٥٤١هـ) – تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى(١٤١٣هـ – ١٩٩٣م) .
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة (ت٤٥٨هـ) – تحقيق : عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت (٢٠٠٠م) .
- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني(ت٣٩٢هـ) – تحقيق حسين أحمد بو عباس – مركز الملك فيصل للبحوث – الطبعة الأولى (١٤٣٢هـ – ٢٠١٠م) .
- مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي(ت٧٢١هـ) – تحقيق : محمود خاطر – مكتبة لبنان (١٤١٥هـ – ١٩٩٥م) .
- المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء(ت٧٣٢هـ) – المطبعة الحسينية المصرية – الطبعة الأولى (بدون) .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو لمهدي المخنومي – مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – الطبعة الثالثة (١٩٥٨م) .
- المرتجل لابن الخشاب(ت٥٦٧هـ) – تحقيق: علي حيدر – دمشق (١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م) .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي(ت٩١١هـ) – تحقيق : فؤاد علي منصور – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى (١٩٩٨م) .

مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة العدد الخامس والثلاثون

- المسائل البصريات للفارسي (ت ٣٧٧ هـ) - تحقيق : محمد الشاطر أحمد - الطبعة الأولى (١٤٠٥-١٩٨٥) .
- المسائل الحلبيات للفارسي (ت٣٧٧هـ) - تحقيق: حسن هنداوي - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- المسائل العسكرية للفارسي(ت٣٧٧هـ) - تحقيق: علي جابر المنصوري - دار الثقافة (٢٠٠٢م).
- المسائل العضديات للفارسي(ت٣٧٧هـ) - تحقيق:علي جابر المنصوري - علم الكتب - الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل(ت٧٦٩هـ) - تحقيق : محمد كامل بركات - دار الفكر بدمشق (١٤٠٠-١٩٨٠).
- المسند للإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ) - تحقيق: شعيب الأرنؤوط - مؤسسة قرطبة - القاهرة(بدون) .
- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي(ت٤٣٧هـ) - تحقيق : حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - بيروت (١٤٠٥هـ) .
- المصباح المنير للفيومي(ت٧٧١هـ) - المكتبة العلمية - بيروت (بدون).
- معالم التنزيل للبعوي(ت٥١٠هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م) .
- معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ) - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١٠هـ) - تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي - دار الحديث - القاهرة (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) .
- معجم الأدباء أو إرشاد الأديب إلي معرفة الأديب ليا قوت الحموي(ت ٦٢٦هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى (١٤١١هـ -

التفسيرات النحوية والصرفية في تفسير أرجوزة أبي نواس

. (١٩٩١م)

- معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت٣٩٥هـ) - تحقيق: عبد السلام هارون - دار الجيل (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- المغني في النحو لابن فلاح (ت ٦٨٠ هـ) - تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - الطبعة الأولى (٢٠٠٠م).
- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام (ت٧٦١هـ) - تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب - السلسلة التراثية (٢١) - الكويت - الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).
- المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) - تحقيق: علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (ت٥٣٨هـ) - تحقيق: علي بو ملحم - مكتبة الهلال - بيروت (١٩٩٣م).
- المقتصد في شرح التكملة للجرجاني (ت٤٧١هـ) - تحقيق: أحمد عبدالله إبراهيم الدويش - سلسلة الرسائل الجامعية (٧٨) - جامعة محمد بن سعود - (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- المقتصد لشرح الإيضاح للجرجاني (ت٤٧١هـ) - تحقيق: كاظم بحر المرجان - منشورات وزارة الثقافة و الإعلام - الجمهورية العراقية (١٩٨٢م).
- المقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ) - تحقيق: محمد عزيمة - طبعة وزارة الأوقاف المصرية - القاهرة (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) - تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد ، وعلي محمد معوض - دار الكتب العلمية (بيروت) -

الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

- المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر لعمر بن قاسم المعروف بالنشار - تحقيق : أحمد محمود عبد السميع - دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٢٢ - ٢٠٠١) .
- ملحق الأغاني (أخبار أبي نواس) لأبي الفرج الأصبهاني(٣٥٦هـ) - تحقيق : علي مهنا، وسمير جابر - دار الفكر للطباعة والنشر - لبنان (بدون)
- الممتع في التصريف لابن عصفور(ت٦٦٩هـ) - تحقيق : فخر الدين قباوة - دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م) .
- المنصف شرح الإمام لا بن جني(ت٣٩٢هـ) لكتاب التصريف للمازني(ت٢٤٨هـ) - تحقيق : إبراهيم مصطفى ، و عبد الله أمين - مكتبة الحلبي - الطبعة الأولى (١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م) .
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء لأبي الحسن حازم القرطاجني(ت٦٨٤هـ) - تحقيق : محمد الحبيب الخوجة - الدار العربية للكتاب - تونس (٢٠٠٨م) .
- نتائج الفكر في النحو للسهيلي (ت ٥٨١ هـ) - تحقيق : محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام (بدون) .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) - تحقيق : إبراهيم السامرائي - دار المنار - الأردن - الطبعة الثالثة (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان(ت٧٤٥هـ) - تحقيق : عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .
- النهاية في غريب الحديث و الأثر لابن الأثير(ت٦٠٦هـ) - تحقيق :

التفسيرات النحوية والصرفية في تفسير أرجوزة أبي نواس

طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي - دار إحياء الكتب العربية
(بدون) .

- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطي (ت ٩١١هـ) - تحقيق: عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية (بدون) .
- الوافي بالوفيات للصفدى (ت ٦٧٤هـ) - تحقيق : أحمد الارناؤوط ، وتركى مصطفى - دار إحياء التراث العربى - بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) .
- الوافية نظم الشافية للنيساري (ت بعد ١١٣٣هـ) - تحقيق : حسن أحمد العثمان - المكتبة المكية - مكة (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) .
- وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان لابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى (١٤١٩ هـ - ١٩٨٩م) .
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ) - تحقيق : مفيد محمد قمحية - دار الكتب العلمية - بيروت (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .

محتويات البحث

الموضوع

المقدمة

التمهيد

المطلب الأول : ترجمة أبي نواس

المطلب الآخر : ترجمة ابن جنى

المبحث الأول: المفردات والأبنية

المطلب الأول : ثبوت همزة (أفعل) في المضارع وما جرى مجراه

المطلب الثاني : الميم في (حلقوم) بين الأصالة والزيادة

المطلب الثالث : الميم في (بُلْعوم) بين الأصالة والزيادة

المطلب الرابع : الميم في (هرماس) بين الأصالة والزيادة

المطلب الخامس : الميم في (دلامص)

المطلب السادس : إبدال تاء الافتعال دالاً بعد الزاي

المطلب السابع : الاستغناء عن (ودع) و(وذر) بترك

المطلب الثامن : وزن (قمطير)

المطلب التاسع : تخفيف المشدد

المطلب العاشر : اشتقاق (الاسم)

المطلب الحادي عشر : أصل (الذي)

المبحث الثاني : التراكيب

المطلب الأول : تذكير العدد وتأنيثه حملاً على المعنى في المعدود

المطلب الآخر : تعريف العدد المركب بالألف واللام

المبحث الثالث : الإعراب والعامل

المطلب الأول : الإعمال والإهمال في واو (رُبَّ)

المطلب الثاني : الوقف على المنصوب المنون بلا ألف

المطلب الثالث : حكم الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف والجار
والمجرور

المطلب الرابع : النصب على المصدرية مع حذف الموصوف والمضاف

المطلب الخامس : نصب (سماوة الهلال) في قول العجاج:

نَاجِ طَوَاهُ الْأَيْنِ مِمَّا وَجَنَّا طَى النَّيَالِي زُلْفًا فزُلْفًا

سَمَاوَةَ الْهَلَالِ حَتَّى احْقَوْتُنَا

الخاتمة

فهرس المصادر والمراجع